

أحداث سوريا وسقوط نظام الأسد

مجلس تيسير الاستثمار الخاص

الحدثة الإسلامية: هجوم على السنة النبوية

طلب النصر وإعطاء النصر ونصر الله

النصرة

الثورات في بلاد المسلمين لن تؤدي إلى
تغيير حقيقي إلا عندما يقوم أهل القوة
بتنفيذ واجباتهم الشرعية بإزالة الطغاة
ونصرة الأمة

المحتويات

- الثورات في بلاد المسلمين 3
- تفسير سورة البقرة (272-274) 5
- الدعوة للمشاركة في انتخابات دول الغرب الكافر 11
- طوفان الأقصى... تغيرات وتحولات ولأجيال قادمة 14
- النظام الدولي القائم على القواعد 20
- المنظمات الدولية والجمعيات النسوية 31
- مجلس تيسير الاستثمار الخاص 41
- الحدثة الإسلامية: هجوم على السنة النبوية 45
- روسيا قصيرة النظر و"وهم النصر" 50
- آن لكم أيتها الفصائل أن تقلبوا لجميع الخونة ظهر المجن 54
- حزب التحرير يدعو إلى تحرير أراضي المسلمين 57
- جواب سؤال: طلب النصر وإعطاء النصر ونصر الله 60
- جواب سؤال: أحداث سوريا وسقوط نظام الأسد 63
- بيان صحفي مهم :: عربدة كيان يهود وغاراته الحاقدة على أرض الشام 69

الثورات في بلاد المسلمين لن تؤدي إلى تغيير حقيقي إلا عندما يقوم أهل القوة بتنفيذ واجباتهم الشرعية بإزالة الطغاة ونصرة الأمة

بعد التغييرات الكبرى في النظام السوري، وبعد تغييرات النظام في بنغلادش وأفغانستان، فضلاً عن تغييرات الأنظمة التي سبقتها، تروج الفصائل الحاكمة للسرد القديم القائل بأن الثورة المنظمة للناس ضد الحكام تؤدي إلى "الفوضى والفساد وعدم الاستقرار". سواء أكان قائد الجيش الباكستاني، الجنرال عاصم منير، أم غيره من الحكام، فإنهم جميعاً يزعمون أنهم لن يسمحوا أبداً لبلدانهم بأن تصبح "ليبيا أو سوريا أو العراق أو السودان أخرى". لمعالجة هذه الرواية، نقدم النقاط الثلاث التالية:

أولاً: إن الدولة في الأصل بطبيعتها هي مظهر أفكار الناس ومشاعرهم، والدولة الطبيعية المستقرة هي التي تقوم برعاية شئون الناس بأحكام وقيم العقيدة التي يؤمن بها الناس. لذلك يجب أن تكون الأمة ودولتها على الأساس نفسه، ويجب أن تكون دولة المسلمين قائمة على الشريعة الإسلامية، متحررة من نفوذ وسيطرة أنظمة وعملاء وحضارة الغرب الكافر الاستعماري، وأي دولة غير ذلك تعتبر غير طبيعية ومؤقتة وغير مستقرة وحكما استبدادياً، والواقع أن أي دولة من الدول القائمة في بلاد المسلمين، التي يزيد عددها على خمسين دولة، ليست دولة طبيعية مستقرة. ولهذا السبب ومع تزايد الوعي العام الإسلامي وصلت الفجوة بين الدولة والناس إلى مستوى لا يمكن ردمه. ولهذا فإن اندلاع الثورات عاجلاً أم آجلاً أمر لا مفر منه، ولا يمكن لأي مبارك أو بن علي أو حسينة أو بشار أو ابن سلمان أو أي جنرال أن يمنعها.

ثانياً: إن محاسبة الحاكم فرض شرعي وحاجة وقتية للأمة، وبالتالي فإن رفع الصوت ضد الظلم والحكام الطغاة والسياسات الاستعمارية التي ينفذها الحكام العملاء ليس "فوضى وفساداً"، ولا يوجد سبب لتفسير ذلك على أنه "عدم استقرار". ولكن هذه المحاسبة يجب أن تستند فقط إلى أوامر الله ورسوله ونواهيها، وهذا يؤدي إلى إزالة النظام الحالي والحكام، وإقامة الخلافة الراشدة على أنقاضهم. إن الفئة الحاكمة هي التي تضمن العبودية للنظام

الدولي من خلال تحويل كراهية الناس للنظام الحالي نحو فرد، مثل مشرف أو زرداري أو نواز أو مبارك أو بشار أو القذافي أو بن علي أو غيرهم. وبالتالي، فإن الفئات الحاكمة من خلال تغيير وجه الحاكم تحاول تهدئة غضب الأمة. إن تغيير الوجوه يتم تحت إشراف مباشر من السادة الغربيين، ونتيجة لهذا فإن الناس يثورون ضد الحكام الجدد بعد فترة من الوقت، فتستمر الدائرة المفرغة.

ثالثاً: سواء في ليبيا أو السودان أو اليمن أو العراق فإن سبب الفوضى التي تعيشها الأمة الإسلامية هو فشل أهل القوة والمنعة وليس الناس، فبدلاً من أن يقفوا إلى جانب الأمة في إسقاط نظام الدولة القومية الاستعماري والنظام الليبرالي الغربي والحكام العملاء، من أجل ضمان رعاية شؤون الأمة وفقاً للقرآن الكريم وسنة النبي ﷺ، وقفوا إلى جانب الحكام الطغاة أو التزموا الصمت! وهذا التقاعس هو الذي أعطى الحكام العملاء حرية التصرف لقمع الناس وخنقهم، وهو الذي تسبب بالفوضى. ولو أنهم وقفوا إلى جانب أمتهم من أجل اقتلاع الحكام وإعادة الإسلام إلى الحكم لما كانت هناك فوضى. فالقوة تأتي مع المسؤولية، والمسؤولية المرتبطة بقوة النصر هي استخدامها لمصلحة الإسلام والمسلمين. ولكن الأمة ظلت تضحي بكل شيء، وتقدم أرواحها وأموالها، بينما وقفت القوات المسلحة متفرجة، متجنبه مسؤوليتها، ومروجة لرواية الحكام. لقد كانت الأمة دائماً مستعدة للتضحيات، وإن تخاذل أهل القوة هو الذي أدى إلى استشهاد الملايين من المسلمين.

وبالتالي، فإن من يريد من الجيوش إنقاذ بلاد المسلمين من الفوضى وإقامة تغيير حقيقي، عليه أن يعطي النصر لحزب التحرير. وهو السبيل الوحيد لتحقيق التغيير الشامل دون فوضى وسفك دماء وفتنة، أسوة بإقامة الدولة الأولى في المدينة المنورة، قال رسول الله ﷺ: «**ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَىٰ مِنْهَاجِ النَّبُوَّةِ**» مسند أحمد

المحتويات

تفسير سورة البقرة (272-274)

العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشته

﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ۗ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنفُسِكُمْ ۗ
وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ۗ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ *
لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ
أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ
اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ * الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ
رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

1. تستمر الآيات في الإنفاق ولكن الله سبحانه يذكر خلالها جزءاً من الآية كأنه في ظاهره لا علاقة له بالإنفاق.

والمعروف في لغة العرب أن العربي الفصيح لا يكون كلامه على غير نسق، فإن بدأ في كلامه جزءاً على غير اتصال بالسابق واللاحق فإنه يكون مقصوداً، ويكون المتكلم قد أخفى الصلة بين هذا الجزء وباقي الكلام ولم يجعلها صريحة الظهور لتكون مدعاة للوقوف عندها للتعمق في اكتشافها ولفت النظر إليها بهذا الأسلوب من النظم البديع.

وهذه الآية الكريمة كذلك فإن ما سبقها كان في الإنفاق وما تبعها في الإنفاق، وظاهر مدلول ألفاظها على غير ذلك فيكون التركيز عليها والوقوف عندها لاكتشاف هذه الصلة وتدبرها بعمق مقصوداً لله سبحانه.

وتدبر هذه الآية الكريمة يتبين أننا غير مكلفين بإجبار الناس على الهداية والدخول في الإسلام فليس في مقدورنا ذلك، بل الله يهدي من يشاء. أما نحن فنُدعو للإسلام ونأمر بالمعروف وننهي عن المنكر فإن استجابوا فذلك الفضل من الله، فالله وحده القادر على هداية الناس أجمعين ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ السجدة/آية 13.

وتدبر هذا المعنى نتساءل الآن عن صلة هذا الجزء من الآية الكريمة مع ما قبلها،

مما هو خاصّ بالإنفاق وما بعدها مما هو خاصّ بالإنفاق كذلك.

إن حرص الإنسان على هداية من يحب وإسلامه من قريب أو صديق قد تدفعه للضغط عليه ليكرهه على الدخول في الإسلام، ومن هذه الأساليب استعمال المال في ذلك، فإن كان ينفق عليه قد يمنع عنه النفقة كي يسلم أو يشترط إسلامه للنفقة عليه، فمنع الله المسلمين من استعمال النفقة أسلوباً لإكراه أقربائهم أو من لهم بهم علاقة للدخول في الإسلام.

فتدبر الآية الكريمة والوقوف عندها يفيد أمرين:

الأول: أنّ الدخول في الإسلام أو الهدى يحتاج إلى فناعةٍ ورضى واختيارٍ وليس بالإكراه والإجبار.

الثاني: أن لا تستغل النفقة على الأقارب أو من لهم علاقة لإكراه الناس على اعتناق الإسلام. ويؤكد ذلك ما رواه بعض الصحابة في سبب نزول هذه الآية: أخرج ابن جرير عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: "كانوا - أي المسلمون - لا يرضخون لقرباتهم المشركين فنزلت ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾" يرضخون: يعطون شيئاً من أموالهم، أي كانوا لا ينفقون على قرباتهم لأنهم مشركون حتى يسلموا. وفي رواية أخرى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "كان أناس من الأنصار لهم أنسباء وقرابة من قريظة والنضير وكانوا يتقون أن يتصدقوا ويريدونهم أن يسلموا فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾".

و(يتصدقوا) الواردة في هذه الرواية بمعنى الصلة والنفقة لأن الصدقة قرينة إلى الله ولا تجوز لغير المسلم.

وأخرج ابن جرير كذلك عن سعيد بن جبير: كانوا يتقون أن يرضخوا لقرباتهم من المشركين حتى نزلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.

وقد ذكر القرطبي عن بعض المفسرين أن أسماء ابنة أبي بكر الصديق أرادت أن تصل جدها أبا قحافة ثم امتنعت عن ذلك لكونه كافراً فنزلت الآية في ذلك. وعليه فإن سياق الآيات مستمر بنسق واحد مع التركيز على عدم استعمال النفقة

أو منعها لإجبار الناس على الدخول في الإسلام.

ومن الجدير ذكره أن عدم إجبار الناس على الدخول في الإسلام لا يعني عدم إجبارهم على النزول عند أحكام الشرع وتطبيق أحكام الشرع عليهم من قبل الدولة الإسلامية، فذلك فرض.

ولقد ذكرنا ذلك في تفسير الآية ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ البقرة/آية 256 فارجع إليه.

ثم يكمل الله سبحانه آياته في الإنفاق فيبين في هذه الآية الكريمة أحكاماً أخرى للإنفاق، فقد سبق أن بين الله أن الإنفاق يجب أن يكون خالياً من المن والأذى ولا يكون رياء ولا يكون من الرديء من المال.

وفي هذه الآية الكريمة بين الله سبحانه أن من ينفق نفقة فخيرها له فهو الذي سيثاب عليها وتوفى إليه في الدنيا والآخرة وبخاصة وهو ينفقها ابتغاء وجه الله.

﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ الخطاب للرسول ﷺ وهو خطاب لأُمَّته كذلك، والمعنى: لست مكلفاً بإجبارهم على الهدى. ومعنى التكليف آتٍ من ﴿عَلَيْكَ﴾ والهدى: الإسلام. ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ أي أن الله سبحانه هو القادر على هداية الناس أجمعين ولكن حكمته سبحانه اقتضت أن يتركهم يختارون ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ البقرة/آية 253.

﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ﴾ ﴿مَا﴾ شرطية ﴿مَنْ﴾ تبعيضية، أي جزء من خير ﴿خَيْرٍ﴾ مال لأن الخير إذا اقترن بالإنفاق فإنه يعني المال فإن لم يقترن فليس بالضرورة المال بل قد يأتي في غيرها ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ الزلزلة/آية 7. ﴿فَلِأَنْفُسِكُمْ﴾ أي فهو لأنفسكم لا ينتفع به في الآخرة غيركم، والفاء داخلة على جواب الشرط.

﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ أي يكون ثوابه لأنفسكم في حال كونكم تنفقونه ابتغاء وجه الله.

﴿وَمَا تُنْفِقُونَ﴾ لا تنفقون والواو للحال والجملة حال. ﴿ابْتِغَاءً﴾ مفعول

﴿وَجِهِ اللَّهِ﴾ كناية عن ذات الله سبحانه، وفي هذا الاستعمال الإخلاص الخالص لله فإن قولك: فعلت هذا لأجل زيد يحتمل أنك فعلته له وحده أو فعلته له ولغيره، أي فيه معنى الشراكة، فإن قلت: فعلته لوجه زيد كان خالصاً لزيد وحده.

وبذلك ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ أي خالصاً لله وحده.

﴿وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَظْلَمُونَ﴾ بيان للجملية الشرطية ﴿وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ﴾ أي بيان (لأنفسكم) أنه يوفى إليكم في الدنيا والآخرة دون أن تظلموا أي دون أن تبخسوا من الوفاء شيئاً فالله هو الموفي وهو خير الحاكمين، في الدنيا بمباركة المال وفي الآخرة بالأجر العظيم: "اللهم اجعل لمنفق خلفاً ولممسك تلفاً"¹ كما يقول رسول الله ﷺ.

2. ثم يبين الله سبحانه أن الأولوية في الصدقات للمنقطعين للجهاد الذين ينشغلون به عن السعي في الأرض طلباً للرزق، والذين لا يلحون في سؤال الناس حتى لكانهم أغنياء لتعففهم في السؤال ولولا ما يظهر عليهم من أثر الجوع في الجسم وراثثة اللباس لما عرف حاجتهم أحد.

فهؤلاء أجز النفقة إليهم عظيم والله سبحانه بخالص النية في الصدقة عليهم.

﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ خبر لمبتدأ محذوف أي صدقاتكم للفقراء، واللام للتعدية أي أن يحرص المتصدق أن تعطى صدقته للفقراء ﴿الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الذين انقطعوا للجهاد أي أَحْصَرَهُم الجهاد في سبيل الله.

﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ صَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ أي لا يستطيعون تنقلاً في الأرض للسعي لطلب الرزق لانشغالهم بالجهاد.

(فالحصر-) هو المنع فكل من شغله الجهاد عن السعي لطلب الرزق أو كل من أصيب بجراح في الجهاد جعله لا يقدر على السعي لطلب الرزق تنطبق عليه هذه الآية ففي الإنفاق عليه أجر عظيم.

البخاري: 1374، مسلم: 1010

وهي تنطبق كذلك على من كانوا يسمون (أهل الصُّفَّة) في زمن رسول الله ﷺ الذين كانت العلة والجهاد يحبسهم عن طلب الرزق ويخرجون في كل سرية يبعثها رسول الله ﷺ كما ذكر ابن عباس - رضي الله عنهما - .

فهؤلاء وأولئك لهم الأولوية في النفقة من الفقراء الآخرين الذين لا يحبسهم الجهاد وهم يستطيعون أن يسعوا في الأرض لطلب الرزق.

﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَعْنِيَاءُ مِنْ التَّعَفُّفِ﴾ أي من أجل تعففهم عن المسألة ف﴿مِنْ﴾ للتعليل والتعفف ترك الشيء والإعراض عنه مع القدرة على تعاطيه.
﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ أي أثر الجوع على الأبدان وراثته الحال.

﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ أي إلحاحاً وهو اللزوم وأن لا يفارق إلا بشيء يعطاه، من قولهم: لحفني من فضل لحافه أي أعطاني من فضل ما عنده. وأصل اشتقاق الإلحاف من اللحاف، سمي بذلك لاشتماله على وجوه الطلب في المسألة كاشتمال اللحاف في التغطية، أي هذا السائل يعم الناس بسؤاله ويلازمهم حتى يعطوه فكأنه ألحفهم بذلك.

﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ أي يجازيكم به خيراً، وهو ترغيب في الإنفاق.
3. بعد ذلك يبين الله سبحانه الأجر العظيم والمنزلة الرفيعة لأولئك الذين لا يبخلون بأموالهم في سبيل الله في جميع الأوقات وجميع الأحوال فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

﴿بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ أي في جميع الأوقات والأحوال، وقدم الليل على النهار والسر على العلانية للإشارة إلى مزية الإخفاء على الإظهار.

﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ سبق شرحها.
ذكر ابن سعد في الطبقات أن هذه الآية نزلت في علف الخيل المربوطة في سبيل الله.

وأخرج ابن سعد في الطبقات بسنده عن يزيد بن عبد الله بن عريب عن أبيه عن جده عن عريب أن رسول الله ﷺ سئل عن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ

وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ الآية، قال: "هم أصحاب الخيل"².

وكلمة أخيرة في هذا الموضوع: إن الله سبحانه بين في الآيات السابقة أجر النفقة في سبيل الله وأنها إلى سبعمائة ضعف والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم. ثم يبين الله سبحانه شروط النفقة المقبولة عند الله:

= فإن تكون بدون من ولا أذى: ﴿لَا تُبْطَلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾.

= وأن لا تكون رياء ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۗ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا ۖ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾.

= وأن لا تكون من الخبيث ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾.

ثم بين الله سبحانه عدم استغلال النفقة والصلة للأقارب وذوي العلاقة لإكراههم على الدخول في الإسلام بل بالإقناع والاختيار ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾.

وكذلك بين سبحانه أن النفقة تعود على صاحبها بالخير إذا كانت خالصة لله فليكثر منها لينال الجزاء الأوفى ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ ۗ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ۗ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾.

ويختتم الله سبحانه الآيات في النفقة الطيبة في سبيل الله في جميع الحالات والأوقات ليحصل المرء على الأجر العظيم عند رب العالمين وليكون آمناً على مستقبله إلى يوم القيامة ومطمئناً بمغفرة الله له على ما مضى من أيامه، فيكون في فوز الدارين وذلك الفوز العظيم ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

كل ذلك في النفقة في سبيل الله الحلال الطيبة الخالصة لوجهه سبحانه.

المحتوبات

الدر المنشور: 100/2، ابن سعد: 433/7 عن يزيد بن عبد الله بن عريب عن أبيه عن جده عريب.²

الدعوة للمشاركة في انتخابات دول الغرب الكافر، دعوة للذوبان في مجتمعاتها وتعطيل لحمل رسالة الإسلام إلى العالمين

في كل مناسبة انتخابية تحصل في الغرب، سواء أكانت انتخابات رئاسية أم برلمانية، تتعالى أصوات كثيرة من الناشطين في الجاليات الإسلامية هناك بضرورة المشاركة في تلك الانتخابات، ويقوم هؤلاء الناشطون من مشايخ ومسؤولي المراكز الإسلامية بما يشبه الحملة الانتخابية لحث الجالية على التصويت لحزب ما أو مرشح ما، ولا يدعون إلى الامتناع عن التصويت حتى لو كان المرشحون ممن لا يأتي على هوى هؤلاء "المشايخ"، في تأكيد على ضرورة المشاركة في الانتخابات والتصويت حتى لو ترك الناخب المسلم ورقته فارغة، فهؤلاء المشايخ يزعمون بأن مجرد المشاركة في الانتخابات واجب شرعي و"وطني"، ما يدعوننا إلى الاعتقاد أن القصد من هذه الدعوة هم المسلمون أنفسهم وليس أصواتهم ومدى تأثيرها، وقد وصل بهم الحال إلى الادعاء بأن الجاليات المسلمة وإن كانت أعدادها صغيرة فإنها تشكل بيضة القبان في حسم النتائج الانتخابية في بعض الأحيان، كما جاء في تدليس تقرير نشرته قناة الجزيرة بمناسبة الانتخابات الأمريكية تحت عنوان "المسلمون يحسمون نتيجة الانتخابات في 7 ولايات"، فعلى الرغم من ذكر التقرير أن المسلمين في الولايات المتحدة يعدون "مجموعة سكانية صغيرة نسبياً، حيث يبلغ عددهم نحو 3.5 إلى 4 ملايين، من بين 336 مليوناً من سكان البلاد"، إلا أنه يقول بأنه "يتوقع أن يكون تأثيرهم في الانتخابات الرئاسية كبيراً، وخاصة في ولايات الحسم المتمثلة في بنسلفانيا، ميشيغان، أريزونا، نيفادا، جورجيا، كارولينا الشمالية، وويسكونسن، وهي الولايات التي تتقارب نسبة تأييد الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي فيها بشكل كبير جداً".

أولاً: يعجب المسلم من دعوة كهذه في دول الغرب الكافرة التي تناصب الإسلام والمسلمين العدا، ولا نجد شبهة شرعية لهذه الفتاوى التي تتعارض مع بديهيات الفقه الإسلامي، ومنها أن الانتخاب هو عقد وكالة بين الناخب والمنتخب، فكيف يجيز هؤلاء المشايخ توكيل المسلم لكافر ليحكم بغير ما أنزل الله، ولا يحكم إلا مصلحة بلاده التي تنسجم مع دستور وقوانين وسياسات بلاده والتي دائماً تكون على حساب الأمة الإسلامية ومصالحها أينما كانت؟! والأغرب أنك إن ذكرت هؤلاء بهذه البديهية يتجاهلونها ويبررون

ادعاءهم بالقول "إننا ننتخب أهون الشرين"، أو كما جاء على لسان أحدهم بأن الناس بين خيار "أبو جهل وبين حمالة الحطب"، في ثنايا دعوته لمرشح ثالث مغمور لا حظ له في الانتخابات! والعجيب أيضا أن هؤلاء المشايخ حين يستخدمون ما يظنون أنها قاعدة شرعية؛ قاعدة "أهون الشرين" يتجاهلون أن بعض العلماء الذين أخذوا بهذه القاعدة اشترطوا أن يكون المسلم مجبرا على أحد الشرين، ولا يجوز له الاختيار بين شرين وهو في سعة من أمره، أي أنه ليس مكرها ومجبرا عليه، لذلك لا نجد مبررا شرعيا للدعوة إلى المشاركة في الانتخابات الغربية، حتى ضمن تبنيهم للقاعدة المتهاوية. وإننا ندعو جميع المسلمين المقيمين في الغرب، وعلى رأسهم المشايخ ومسؤولو المراكز الإسلامية إلى أن يتقوا الله ولا يقوموا بتوكيل من يحكمهم بالكفر فيكونوا وكلاء في تنفيذ مشاريع الغرب في الكيد للمسلمين وقتلهم في جميع أنحاء العالم، وأن لا يصغوا إلى الفتاوى التي تخالف شرع الله، وأن لا يركنوا إلى الدنيا ورغد العيش، ولا ترهبهم سياسة العصا والجزرة الموهومة، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾.

ثانيا: إن المشاركة في الانتخابات الغربية إقرار بالنظام العلماني الكافر، وواجب على المسلمين المقيمين في الغرب دعوة الغربيين إلى الإسلام الشامل، وحمله رسالة رحمة للعالمين، والدعوة إلى كل الإسلام وليس إلى الشعائر التعبدية فيه فقط، فالدعوة إلى الإسلام يجب أن تكون دعوة لطريقة العيش في الحكم والاقتصاد وفي جميع نواحي الحياة، وهذا معنى الدعوة إلى الإسلام، خصوصا أن الغرب يعيش حالة انهيار حضاري، وهو في أمس الحاجة إلى بديل حضاري ينقذهم من فساد الحضارة العلمانية التي أشقت الشعوب الغربية وأصبحت وبالاً ولعنة على شعوب العالم ومنهم الأمة الإسلامية، أي أن الدعوة إلى الإسلام يجب أن تكون دعوة لاستبدال الغرب الإسلام العظيم بالنظام القائم على العلمانية الظالمة، وهذا بالضرورة يوجب على المسلمين في الغرب إعلان كفرهم بالنظام العلماني وتقديمهم الإسلام بديلا حضاريا للمجتمع الغربي ومنهم المرشحون للمناصب السياسية، لا انتخاب أحدهم، مهما كذب ودلس على الناس بأنه سيخدمهم ويخدم مصالحهم! قال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنَ أَصْحَابِ النَّارِ» رواه مسلم.

ثالثاً: إن اتحاد الجاليات المسلمة في الغرب تحت مظلة إسلامية وحملهم الإسلام رسالة هدى ورحمة، هو الذي يجعلهم إيجابيين في المجتمعات الغربية، فحمل رسالة الإسلام السماوية للغرب وخصوصاً للشعوب المظلومة من حفنة الرأسماليين الذي يحكمونهم لصالح أباطرة المال من أصحاب الشركات العملاقة العابرة للقارات، إن حمل الرسالة لهم واجب، وليس مشاركتهم طريقة عيشتهم التي أشقتهم واستجلبت لهم غضب الله عز وجل، كما أن اتحاد المسلمين يحميهم من أي مؤامرة أو كيد من المتآمرين عليهم وعلى الإسلام، فقد قال رسول الله ﷺ: «فَعَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الدُّبَّ مِنَ الْغَنَمِ الْقَاصِيَةَ» رواه أبو داود، فعندما يكون للملايين العشرة من المسلمين في أمريكا مثلاً ممثلاً لهم ومنهم، فإن هذا التمثيل يجعلهم قوة لا يستهان بها ولا يهضم حقهم خصوصاً إن كانت مطالبهم مشروعة وعادلة مثل المطالبة بحقوقهم القانونية كرعايا، سواء شاركوا في الانتخابات أم لا، ومن مثل مطالبتهم بعدم مديان يهود بالسلاح الذي يقتل به إخواننا في غزة.

رابعاً: إننا ندعو المسلمين في الغرب لأن يكونوا سفراء للإسلام والمسلمين بحق، ولتكن سيرة الصحابة ممن هاجروا إلى الحبشة ومنهم جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، لتكن سيرتهم محل تأسُّ لهم، لا أن ينخرطوا ويذوبوا في المجتمعات الغربية، فيمارسوا الطقوس السياسية الغربية التي تنفي عنهم صفة حمل الدعوة التي هي للناس كافة، وندعوهم أن يكونوا متميزين وإيجابيين في تلك المجتمعات بالعمل الجاد لإخراج الشعوب من عبادة رؤساء المال، والدخول في دين الله أفواجا، والدعوة إلى الإسلام عقيدة ونظام حياة شاملاً لجميع نواحي الحياة، بهذا يروون ذمتهم تجاه أهل البلاد الذين يعيشون بينهم، فلا يحاسبونهم يوم القيامة على تقصيرهم في إيصال الرسالة لهم، وبهذا يرضون ربهم بحمل رسالته على الوجه الذي يرضاه، وبذلك يحمون أنفسهم والأجيال القادمة من الذوبان في حياة الكفر وطقوسها، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾.

المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

[المحتويات](#)

طوفان الأقصى... تغيّرات وتحولات ولأجيال قادمة

نصر فياض / أبو إبراهيم، الأرض المباركة فلسطين

إن عملية طوفان الأقصى والعدوان على أهل غزة والأرض المباركة، أحدثت هزة عنيفة، وأنتجت طوفان في الإحساس والشعور وصلت إلى أعماق النفوس؛ فأحدثت مجموعة من التغيرات والتحولات الجوهرية على أكثر من صعيد، والتي سيمتد تأثيرها إلى الأجيال القادمة، والتي يمكن للمراقب بل لكل ذي عينين أن يرصدها، حتى إن السفارات الغربية وهي عيون الغرب رصدت هذه التغيرات والتحولات، والتي حسب تقديرها سيصل تأثيرها إلى جيل بأكمله من شباب الأمة، الذي استهدفه الغرب في عمليات التغريب والإفساد والتتفيه لشخصية المسلم، فأطلقت التحذيرات والإنذارات بهذا الخصوص من السفارات الأمريكية والفرنسية العاملة في المنطقة، وفي أكثر من بلد، منها على سبيل المثال السفارات الأمريكية في (عمان ومصر والأردن) فقد كشفت شبكة «سي إن إن» عن تلقي الرئيس الأمريكي جو بايدن تحذيرات صارخة من دبلوماسيين أمريكيين في العالم العربي من أن دعم واشنطن القوي للحرب (الإسرائيلية) المدمرة على قطاع غزة «يجعلها تخسر الجماهير العربية على مدى جيل كامل» الجزيرة 2023/11/10م.

وجاء أيضًا ذات التحذير والإنذار من عشرة سفراء فرنسيين في مذكرة داخلية وجهت للرئاسة الفرنسية لم يكشف عن مضمونها، وعبرت عن استياء وتحذير أن فرنسا تفقد تأثيرها في المنطقة، ويبدو أنها تشي بالخطر من التغيرات الجذرية التي حدثت في المنطقة. ونستطيع أن نتناول هذه التحولات والتغيّرات عبر عناوين: (ما يتعلق بدولة يهود من أزمات وتصدّعات... وما أحدثه من تغيّرات على المستوى العالمي... وما أحدثه على صعيد الأمة).
الأزمة الاستراتيجية والتصدّعات في كيان يهود:

1- انكشاف هشاشة هذا الكيان، وسقوط استراتيجياته الأمنية في 7 أكتوبر القائمة على (الإنذار المبكر، والردع، والحسم)، فتآكل تفوقه الأمني والعسكري أمام صمود المجاهدين في غزة.

2- عزّزت صدمة 7 من أكتوبر وما تلاها من فشل في تحقيق أهداف الحرب المعلنة بالحل العسكري حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وهذا انعكس سلبياً في دولة يهود على أكثر من صعيد، من القناعة بعدم قدرة الجيش على استعادة الأسرى وإعادة الذين نزحوا من مناطق غلاف غزة ومستوطنات الشمال، والشعور بانعدام الأمن وفقدان الثقة بالدولة والجيش ما دفع مليون أو أكثر للخروج من الكيان إلى الخارج، والسعي إلى أخذ جوازات سفر الكثير من الدول الغربية، فقد قدم 5 آلاف من سكان الكيان طلبات جوازات في ألمانيا. وأيضاً، وعلى صعيد آخر، احتدمت الخلافات والانقسامات داخل الكيان.

وصدق الله تعالى حين قال: (وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) [المائدة: 64] وقال تعالى: (لَا يُقْتَلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قَرْيٍ مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ١٤) [الحشر: 14].

3- تعمق القناعة عندهم بحقيقة عجز كيان يهود عن الدفاع عن نفسه بمفرده، وأنه يستمد قوته من الداعمين الإقليميين من الدول العربية العميلة، ومن الداعمين الدوليين المتمثل في الغرب، ورأس حربته أمريكا، وأنه مشروع غربي يقوم بدور وظيفي لصالح الغرب في قلب العالم الإسلامي، وهذا دفع اليهود إلى البحث للحصول على جنسيات لدول أخرى عبر العالم.

4- خسرت دولة يهود في تسويق روايتها أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، وأنها محاطة بالأعداء لتجلب التعاطف الدولي لها؛ فأصبحت دولة منبوذة، وأصبحت دولة خارجة عن القانون وتلاحق في المحاكم الدولية على ما ارتكبتها من جرائم وإبادة جماعية.

التغيير الذي أحدثه طوفان الأقصى عالمياً:

1- فضح الغرب ومؤسساته الدولية ونظامه الدولي، ومنظومة القيم الرأسمالية من حقوق إنسان وحقوق الطفل والمرأة، وغيرها من النظم والقوانين والشرائع، وأنها مجرد شعارات، وغطاء للهيمنة الغربية والاستعمار، فقد سقطت الرواية الغربية وفقدت مركزها الأخلاقي والقيمي والفكري، فأصبحت محل سؤال وانتقاد، ووصل الأمر عند البعض أن

تكون محل شك بعد أن أمّدت الدول الغربية كيان يهود بكل الدعم للقيام بجرائمه وبالإبادة الجماعية.

2- هذا النفاق والازدواجية في المعايير التي ظهرت في التعامل الغربي مع أوكرانيا وغزة، فقد تُركت غزة تباد، ودافعت الدول الغربية باستماتة عن كيان يهود، ومُدّت بالسلاح بالرغم من قيامه بالمجازر والإبادة الجماعية وبكل الموبقات؛ فقد أحدث هذا تحوّلًا في مجتمعات الغربية والرأي العام الغربي، وحتى الرأي العام العالمي، وخاصة في جيل الشباب عند الغرب، وظهر ذلك في شبكات التواصل الاجتماعي وفي الجامعات الأمريكية والغربية وحتى العالمية، فقد تحوّلت نظرة هؤلاء الشباب للقضية الفلسطينية ولدولة يهود؛ فأصبحوا يزّون أن دولة يهود هي دولة محتلة، وعنصرية، وأنها تقوم بإبادة أهل غزة، وأن أهل فلسطين هم أصحاب الحق وأهل الأرض والمعتدى عليهم.

وهذا تسبّب في أن يفقد الشباب الثقة بالإعلام الغربي الذي تبوّى الرواية للكيان، وأيضًا فقدت الثقة بالمسؤولين الذين يدعمون كيان يهود في حرب الإبادة الجماعية. وهذه لحظة فارقة وتاريخية وتحوّل ساهم الطلاب وغيرهم من المسلمين في إحداثه. وهذا التحوّل يمكن البناء عليه في المستقبل القريب إن شاء الله تعالى، وخاصة عند قيام الدولة الإسلامية.

التحولات والتغيرات على صعيد الأمة الإسلامية، وخاصة جيل الشباب:

1- سقوط الحكام وازدياد الحنق والغضب عليهم، وباتت الأمة لا يخدعها كذب من يرفع شعار الإسلام منهم، ولا من صدع رؤوسنا منهم بمحور الممانعة والمقاومة، فقد سقطوا من أول النزال.

فقد كتب دينيس روس المبعوث السابق لعملية السلام في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 2023/10/17م: (إسرائيل ليست وحدها في الاعتقاد بضرورة هزيمة حماس. في الأسبوعين الأخيرين، تحدثتُ إلى مسؤولين عرب في أنحاء المنطقة أعرفهم منذ فترة طويلة، كلهم بدون استثناء قالوا لي إن من المهم تدمير حماس في غزة، وأكدوا على أنه إذا خرجت حماس بصورة منتصرة فإن ذلك سيكسر أيديولوجية الرفض التي تدعو لها، وسيدعم إيران والمتعاونين معها، ويضع حكومات المنطقة في موقف الدفاع) القدس العربي 2023/10/30م.

فإن هذا الموقف المخزي للحكام والمسؤولين العرب، والذي تَوَجَّهته القمم العربية واجتماعات الدول الإسلامية، والتي ظهر فيها حكام العالم الإسلامي أنهم يد واحدة في صف أعداء الأمة، فظهر التواطؤ المفضوح مع الحرب اليهودية الصليبية، وقَدَّموا المبادرات السياسية، والتي تحقَّق لليهود ما عجزوا عن تحقيقه في الحرب. وفوق ذلك فإنها تقدم لليهود جائزة على جرائمه، فهي مستعدة للمشاركة بشكل فاعل في تحقيق أمنه ودمجه في المنطقة عبر المضي باتفاقات تطبيع جديدة وبمشاريع اقتصادية بالشراكة الكاملة مع كيان يهود.

2- طوفان الأقصى قَوَى وعزَّز الرأي العام الراض للأفكار والمفاهيم التي عمل على الترويج لها منذ عقود لقبول التعايش مع الكيان المغتصب، بما يعرف بثقافة السلام والتعايش المشترك والسلمي، والدعوات لأن يجعل الرابط بين دول المنطقة الديانة الإبراهيمية أو غيرها من الدعوات، أو ما يروِّج له من القيم الإنسانية المنطلقة من القيم الغربية والعلمانية والتي يعمل على أن تشكل جامعًا بين الناس والشعوب، والتي تروج لها المؤسسات الدولية والمحلية التابعة للغرب، فأصبح من يروج لهذه الأفكار خائنًا عميلًا منبوءًا.

3- أزال طوفان الأقصى وحرب غزة تأثير ثقافة الهزيمة وحالة اليأس والإحباط التي صنعها الكفار وروَّج لها المنافقون، والتي كانت تسيطر على الكثير من أبناء الأمة، فسقوط جيش أمام ثلة من المقاتلين الأبطال، أسقط قوة الردع لدولة يهود من حسابات المسلمين، وتعزَّزت القناعة الموجودة بأن يهود لا يقوون على قتال حقيقي مع جيوش المسلمين، ولن ينفعهم ما يمتلكون من أسلحة يوم معركة التتير التي سيخوضها جيش التحرير القادم. قال تعالى: (لَنْ يَصُرُّوكُمْ إِلَّا أَذَىٌٰ وَإِنْ يَقْتُلُوكُمْ يُولُوكُمْ أَلَدَبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾ [آل عمران: 111].

فهذا السقوط المذلُّ أعاد الذاكرة لبطولات المسلمين في أكثر من بلد في العراق وأفغانستان وغيرها في العقود التي مضت؛ فعزز ذلك الثقة عند الأمة بنفسها وبقدرتها على مواجهة أعدائها من قوى الشر، أمريكا والغرب وغيرهم من دول الكفر مهما امتلكوا من أسلحة، وأنها قادرة على الانتصار عليهم بتوفيق الله وتأييده، وستفتح الأرض من جديد مشارقها ومغاربها.

4- أظهرت حرب غزة أصالة الأمة، ومعدنها الحقيقي، فقد أظهرت الأحداث في غزة للناس كافة الايمان المستقر في النفوس، وما يقتضيه من الولاء والبراء، وعشق الجهاد والشهادة، والتوكل على الله سبحانه، واللجوء إليه وحده، والرضى والتسليم بالقضاء والقدر، واحتساب الأجر عند الله عز وجل، والثبات والصمود، وغيرها من الأفكار والمفاهيم، فهي راسخة في الأمة رسوخ الجبال الراسيات.

فقد ظهر الإيمان على حقيقته واليقين وحلاوته في مشهد يثير التعجب من أمة هذا حالها وقت المصاب والألم. فهذا المشهد لا يعرفه البشر إلا في القصص والأساطير؛ ما دعا عدد من الغربيين لدراسة القرآن ليتعرفوا على هذا المعين الذي صنع هذا الإيمان في هذه النفوس.

5- فبالرغم من الجهود المبذولة لإنهاء جذوة الجهاد في الأمة، إلا أن الجهاد ما زالت جذوته قائمة، ولن تزول بالرغم من هذه الحرب الضروس التي تهدف للقضاء على المجاهدين وإنهاء هذه الحالة في الأمة، وصدق رسول الله ﷺ حين قال: «لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا يُقَاتِلُ عَلَيْهِ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» رواه مسلم. وعن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوهم حتى يقاتل ﷺ وختامًا، إن هذه التغيرات والتحويلات الإيجابية وغيرها مما لا تخطئه العين يجب أن يكون دافعًا لإنهاء حالة الخذلان والانتكاس الذي تعيشه الأمة، وأن تتحرك بكل طاقاتها وخاصة الجيوش فيها للقيام بواجبهم في نصره الدين وإقامة حكم الله في الأرض، ونصرة الأرض المباركة والمستضعفين فيها، والثأر لهم، وتحزير المسجد الأقصى المبارك. إن هذا السقوط لدولة يهود إلى درك الانحطاط وقيامها بالإبادة الجماعية، وظهور ذلك للعالم - فقد أصبحت في عزلة دولية - ما يجعل حبل الناس ينقطع عنهم عند تحرك الأمة للتحرير.

وإن ما فعله يهود من إفساد هو نذير أن يرسل الله عليهم عبادًا له يسومونهم سوء العذاب، ويستأصلون شأفتهم، قال تعالى: (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَرَّأُوا مَا عَلُوا تُتَبَرَّأُوا) [الإسراء: 7]

وقال تعالى (...وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا) [الإسراء: 8].

فعلى الأمة، وخاصة الشباب فيها، التحرك للتغيير، وأن تفتح الباب أو تكسره بأن تزيل كل عائق يحول بينها وبين ما أوجبه الله عليها، والله معها وناصرها. قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ) [محمد: 7].

المحتويات

انهيار القانون الدولي... وخيبة العالم الذي يحتكم إليه، «النظام الدولي القائم على القواعد» مثل أمريكي ماكر

د. أحمد حسونة

منذ تولّى الرئيس جو بايدن السلطة في الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير 2021م وهو لا يكاد يترك مناسبة إلا ويذكر فيها «النظام العالمي القائم على القواعد» - (rules based international order)، خاصة المناسبات ذات الصلة بالصين وروسيا، أو الدول المصنّفة لدى الولايات المتحدة بأنها دول راعية للإرهاب؛ حيث يتّهم الرئيس بايدن وإدارته جميع هؤلاء بأنهم يسعون إلى تقويض النظام القائم على القواعد، وأن على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها العمل معًا من أجل حماية هذا النظام، والوقوف بحزم في وجه القوى التي تهدّد استقرار المجتمع الدولي وتعمل على تقويض «نظامه القائم على القواعد».

ويردد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن عبارات الرئيس بايدن ونهجه في جميع المناسبات واللقاءات الإقليمية أو الدولية، ويتحدّث حول التحديات التي تواجه الدول الديمقراطية من الأنظمة الاستبدادية التي تعمل جاهدة على تقويض «النظام القائم على القواعد»، فما هو هذا النظام الدولي القائم على القواعد؟.

لا يوجد في موثيق الهيئات والمنظمات الدولية التي تشكلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومعاهداتها واتفاقياتها ما يُعرف بـ«النظام الدولي القائم على القواعد»، غير أن عبارات بلينكن التي قال فيها إن «النظام الدولي القائم على القواعد هو الذي جلب الاستقرار والتنمية العالميين على مدى 75 عامًا الماضية»؛ في محاولة لربط مسمى «النظام الدولي القائم على القواعد» بالنظام الذي تأسس بقيادة الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والذي عرف حينها بالنظام الدولي الليبرالي (LIO) الذي تقوم قواعده على أساس الليبرالية السياسية والاقتصادية والأممية الليبرالية، وتنظم علاقاته الدولية مجموعة مؤسسات دولية متعددة الأطراف، على رأسها الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية، ومجموعة موثيق وعهود، مثل ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعهد الدولي لحقوق الإنسان، وتحكمه مجموعة

مبادئ، كالديمقراطية والمساواة والحرية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتعاون الأمني والتعاون النقدي.

يقول أستاذ القانون الدولي جون دوغارد في جامعة لايدن في هولندا: «إن النظام القائم على القواعد، هو شيء آخر غير القانون الدولي». إنه نظام بديل خارج نطاق القانون الدولي، يتحدّى ويهدّد، وعلى حد تعبير ستيفن إم والت، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد، فإن الولايات المتحدة مستعدة دائماً «لتجاهل القواعد أو التهرب منها أو إعادة صياغتها متى بدت غير ملائمة». وقال ألكسندر جوسيف، مدير المعهد الروسي للتخطيط والتنبؤ الاستراتيجي، إن الولايات المتحدة تتعمّد إبقاء تعريف مصطلح «النظام الدولي القائم على القواعد» غامضاً؛ لأنه كلما كانت القواعد المزعومة أقل تحديداً، زادت قدرة الولايات المتحدة على التلاعب بها في أي وقت تشاء. وقال دوغارد، الأستاذ في جامعة لايدن، إن «النظام الدولي الذي تأسس على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي كما تطوّر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هو طريقة أصوب للسلام من النظام الدولي القائم على القواعد، غير المتبلور والتمييزي، الذي تدعو إليه الولايات المتحدة».

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أصبح من المسلّم به على نطاق واسع أنه لا يوجد سوى نظام دولي واحد، هو النظام الدولي القائم على القانون الدولي، وأن هناك مجموعة واحدة فقط من القواعد، هي الأعراف الأساسية الحاكمة للعلاقات الدولية التي تستند إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذه المعاهدات أو الوثائق التاريخية لا يوجد ذكر لما يسمى بالنظام «القائم على القواعد».

فهذا المصطلح بدأ يظهر في النصوص في أواخر ثمانينات القرن العشرين، وبدأ استخدامه في الفترة من أوائل إلى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ حيث كان استخدامه في تلك الفترة، جزئياً، ردّاً على غزو العراق عام 2003م، خاصة وأن الحرب تمّت دون تفويض من الأمم المتحدة. فحرب العراق هي مثال كلاسيكي يوضح سبب اختراع الولايات المتحدة لمثل هذا المصطلح، في محاولة لإرباك المجتمع الدولي والتخلّص من قيود القانون الدولي، فحكومة الولايات المتحدة لديها تقليد يتمثل في وضع قانونها المحلي فوق القانون الدولي، وتطبق القواعد الدولية بشكل انتقائي على النحو الذي تراه مناسباً.

وقالت صحيفة ذي نيشن العالمية إن «الحرب التي تشنُّها (إسرائيل) على غزة بمشاركة ودعم الولايات المتحدة تظهر الفرق بين القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد».

فالضوء الأخضر الذي أعطاه بايدن لكيان يهود يثير الشك في شرعية «النظام الدولي القائم على القواعد»، كما يوضِّح أيضًا ماذا يكون هذا النظام حقًا، لوهلة يبدو أن «النظام الدولي القائم على القواعد» شبيه بـ«القانون الدولي»؛ لكنه في واقع الأمر بديل القانون الدولي مصحوبًا بامتيازات الهيمنة الأمريكية، وهو هنا ليس منافقًا، على وجه التحديد، حينما يعاقب روسيا على أفعال يدعمها ماديًا، وعندما يقوم بها كيان يهود، إنما هو يمارس الاستثنائية.

وللتوضيح أكثر، يتعامل كثيرون داخل حكومة الولايات المتحدة وخارجها في أغلب الحالات مع مصطلح «النظام الدولي القائم على القواعد» باعتباره مرادفًا للقانون الدولي. ولا يجد أنصار النظام الدولي القائم على القواعد غضاضة باستخدام القانون الدولي أو الإشادة به عندما يخدم الولايات المتحدة، كما في حالة سعي المحكمة الجنائية الدولية إلى اعتقال فلاديمير بوتين بسبب جرائم الحرب التي ارتكبتها في أوكرانيا؛ ولكن الولايات المتحدة لن تقدِّم نفسها أبدًا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ففي ظل حكم الرئيس جورج دبليو بوش، ألغت الولايات المتحدة توقيعها من المعاهدة المؤسسة للمحكمة، وفي ظل حكم الرئيس دونالد ترامب، فرضت عقوبات على عائلات المدَّعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية الذين فتحوا تحقيقًا في جرائم الحرب التي شهدتها الحرب الأمريكية في أفغانستان، وهكذا إذًا هي طريقة عمل النظام الدولي القائم على القواعد، فهو لا يحل محل آليات القانون الدولي، وإنما يضع علامات إيضاحية بجانبها، فقد تكون القواعد ملزمة لخصوم الولايات المتحدة؛ ولكن الولايات المتحدة وعملاءها بوسعهم الانسحاب منها.

وفي أحدث تطور مشابه، طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار أوامر اعتقال ضد بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، يقول أستاذ القانون الدولي لحقوق الإنسان في جامعة سواس في لندن، البروفيسور لوتز أوتي لصحيفة الغارديان بتاريخ 2024/5/24م: «أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بمثابة خطوة مناهضة للاستعمار». ويوضِّح الكاتب

أن الولايات المتحدة عادت في رد فعلها، «إلى النمط الإمبراطوري»؛ فبعد أن رحبت بقرار المحكمة الجنائية الدولية في آذار/مارس 2023م بإصدار مذكرة اعتقال ضد فلاديمير بوتين بتهمة ارتكاب جرائم دولية، وصفت الآن طلب المحكمة الجنائية الدولية بأنه «شائن»؛ إذ «كان رد فعل الولايات المتحدة يتسم بالعداء المعتاد عندما لم تتناسب تصرفات المحكمة الجنائية الدولية مع مصالحها». ويختم البروفيسور بالقول إنه «في الأعراف والعلاقات الدولية والقانون الدولي، اشتهرت الحضارة مجازاً بتاريخ طويل في تبرير الهيمنة واستخدام العنف لترسيخها والحفاظ عليها، وقد حان الوقت لكي تتوقف هذه العقليات الإمبريالية والاستعمارية».

والآن يرى العالم كيان يهود إذ يبديد غزوة بالأسلحة والدعم الدبلوماسي من أمريكا. ومن خلال القيام بذلك، يكشف بايدن ومنتيا هو حقيقة النظام الدولي القائم على القواعد: فما هو بعالم الحرية في ظل القانون وإنما هو مقبرة جماعية.

كيف نشأ مفهوم «النظام الدولي القائم على القواعد»؟

وُلد مفهوم «النظام الدولي القائم على القواعد»، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظن الولايات المتحدة أن العالم أحادي القطب سيدوم إلى الأبد وأنه يمكن لها أن تتجاهل مصالح الدول الأخرى وآراءهم. وقامت مجموعة من الباحثين الأمريكيين والمسؤولين بتقديم ورقة بحثية في جامعة برينستون عام 2006م بعنوان «عالم من الحرية في ظل القانون»، صاغوه كردة فعل على نقاط الضعف في القانون الدولي متذرعين بأنه في حال فشل المؤسسات الدولية في تحقيق النتائج التي يفضلها «عالم الحرية»، فإن هناك «منتدى بديلاً للديمقراطيات الليبرالية للسماح بالعمل الجماعي»، وعملياً كان هذا المنتدى في أغلب الأحيان هو البيت الأبيض.

فخلال الأزمة الليبية عام 2011م، استخدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها تفويض مجلس الأمن بفرض منطقة حظر جوي للإطاحة بمعمر القذافي، كما تعمل القوات الأمريكية الآن في شرق سوريا منذ أكثر من ثماني سنوات - بدون أي مبرر في القانون الدولي لوجودها.

إن «النظام القائم على القواعد» تستخدمه الولايات المتحدة وحلفاؤها للتنصل من المسؤولية ويقوّض بشكل أساسي مفهوم القانون الدولي. ويستخدم صناعات القرار السياسي

في الولايات المتحدة هذه النظرية لترسيخ المزايا التي تتمتع بها الولايات المتحدة باعتبارها قوة عالمية، وعندما تتطابق صلاحيات وقواعد القانون الدولي مع القواعد التي يضعونها، فإن واشنطن تعتبرها مترادفة، فبعد شن روسيا الحرب على أوكرانيا في شباط 2022م، حذر الوزير بليكن من الخطر على «أسس ميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد الذي يحفظ الاستقرار في جميع أنحاء العالم»؛ ولكن عندما تحيد صلاحيات الولايات المتحدة عن القانون الدولي، فإن مفهوم «النظام القائم على القواعد» يدخل حيز التنفيذ.

لقد أوضحت الحرب على غزة مفهوم «النظام القائم على القواعد»: ففي 25 آذار/مارس 2024م، اعتمد 14 عضوًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارًا يطالب بوقف فوري للحرب في غزة، مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت، وأصبح القرار وثيقة قابلة للتنفيذ من الناحية القانونية، وبعد وقت قصير من التصويت، وصف المتحدث باسم إدارة بايدن القرار رقم 2728 بأنه «غير ملزم»، في محاولة واضحة لإنكار مكانته كقانون دولي. من الواضح أن القانون الدولي يعارض ما يفعله كيان يهود في غزة، وبعد إقرار مشروع القانون رقم 2728، أوصت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، الدول الأعضاء بفرض حظر على الأسلحة «على الفور» على كيان يهود لعدم امتثاله للتدابير الإلزامية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية. وبعد إقرار القرار المذكور أعلاه، أوضح المتحدث باسم الأمن القومي في البيت الأبيض، جون كيري، أن شحنات ومبيعات الأسلحة الأمريكية إلى كيان يهود لن تتأثر، في حين ذكرت وزارة الخارجية، وأكد البيت الأبيض لاحقًا، أنه «لا توجد حوادث من قبل (الإسرائيليين) تنتهك القانون الإنساني الدولي».

وفي هذا الصدد، خلصت صحيفة نيويورك تايمز في 10 نيسان/أبريل من هذا العام إلى أن «القرار رقم 2728، الذي صدر دون نتيجة، قد يتم تذكره باعتباره لحظة فاصلة في تراجع «النظام الدولي القائم على القواعد» - أي العالم الذي تسعى الولايات المتحدة إلى بنائه والحفاظ عليه. إن غزة بمثابة تذكير مرّوع بأنه في عالم يتسم بالاستثناءات للقانون الدولي، فإن الأقل قوة هو الذي يعاني أكثر من غيره. كل هذه التطورات وصفها بدقة مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة، الذي وصف التصريحات والتصرفات

الأمريكية بأنها تتعارض مع وضع العضو الدائم في مجلس الأمن الدولي، وقال إن واشنطن تقوض سلطة مجلس الأمن.

نظام «القواعد» الأمريكي أداة للهيمنة على العالم

لعلّ الورقة البحثية التي قدمها البروفيسور المتخصص في القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان جون دوغارد من جنوب أفريقيا التي نشرتها جامعة كامبريدج، تلقي الضوء على تفاصيل ما يسمى بالقانون الدولي و«النظام الدولي القائم على القواعد»:

في 2 حزيران/يونيو 2022م، نشر الرئيس بايدن مقالة افتتاحية في صحيفة نيويورك تايمز بعنوان: «كيف ترغب الولايات المتحدة في مساعدة أوكرانيا»، أعلن فيها أن تصرفات روسيا في أوكرانيا «يمكن أن تمثل نهاية النظام الدولي القائم على القواعد وفتح الباب للعدوان في أماكن أخرى، مع عواقب كارثية في جميع أنحاء العالم». ولم يأت على ذكر للقانون الدولي.

وفي وقت لاحق، في مؤتمر صحفي في ختام اجتماع قمة الناتو في حزيران/يونيو 2022م في مدريد، حدّر كلاً من روسيا والصين من أن الديمقراطيات في العالم سوف «تدافع عن النظام القائم على القواعد». ولم يذكر القانون الدولي أيضًا. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022م، نشر الرئيس الأمريكي استراتيجية الأمن القومي التي تشير بشكل متكرر إلى «النظام الدولي القائم على القواعد» باعتبارها «أساس السلام والازدهار العالميين».

وتساءل البروفيسور جون دوغارد: «ما هو هذا المخلوق المسمّى «النظام الدولي القائم على القواعد»، الذي استشهد به القادة السياسيون الأمريكيون بشكل متزايد منذ نهاية الحرب الباردة بدلاً من «القانون الدولي»؟ هل هو مرادف للقانون الدولي كما اقترحه الزعماء الأوروبيون؟ أم أنه شيء آخر؟»

وحدّد دوغارد، في مقاله الذي نشرته جامعة كامبريدج، أسباب تفضيل الولايات المتحدة الاحتكام إلى «نظام دولي قائم على القواعد» بدل الالتزام بتعريف «القانون الدولي»، كما يلي:

أولاً: الولايات المتحدة ليست طرفًا في عدد من المعاهدات المتعددة الأطراف المهمة التي تشكل سمة أساسية للقانون الدولي، وهي ليست طرفًا في اتفاقية قانون البحار، ما يعني أنها مضطرة إلى توبيخ الصين لتهديدها «النظام الدولي القائم على

القواعد» في بحر الصين الجنوبي بدلاً من القانون الدولي. وهي ليست طرفاً في عدد من الاتفاقيات: المعاهدات الأساسية التي تحكم القانون الإنساني الدولي بما في ذلك بروتوكولات عام 1977م الملحقة باتفاقيات جنيف بشأن قوانين الحرب، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. كما أنها ليست طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل أو اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إلى الحد الذي لا تعتبر فيه الولايات المتحدة هذه القواعد جزءاً من القانون الدولي العرفي.

ثانياً: وضعت الولايات المتحدة تفسيرات للقانون الدولي تبرر استخدام القوة وانتهاك القانون الإنساني الدولي، فتفسيرها لحق الدفاع عن النفس للسماح بضربات استباقية واستخدام القوة ضد ما يسمى بالإرهابيين هو أمر محل خلاف واسع، واللجوء إلى استخدام القوة كنوع من التدخل الإنساني كما في قصف بلغراد عام 1999م تحت رعاية حلف شمال الأطلسي، فهي محل خلاف أيضاً. وتعرضت التفسيرات التي وضعتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لقرارات مجلس الأمن للسماح باستخدام القوة في العراق عام 2003م، وفي ليبيا عام 2011م، لانتقادات كثيرة باعتبارها ذرائع غير قانونية لتغيير النظام، وكان حرمان جنود طالبان المحتجزين في خليج غوانتانامو من حقوق أسرى الحرب في أعقاب الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2002م موضع تساؤل لانتهاكه المادة 4 من الاتفاقية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، كما أن استخدام الطائرات من دون طيار في أفغانستان والعراق واليمن لقتل المسلّحين/(الإرهابيين) المعادين، وهو ما بررته الولايات المتحدة باعتباره دفاعاً مسموحاً به عن النفس، تم انتقاده باعتباره انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ثالثاً: لا ترغب الولايات المتحدة في تحميل بعض الدول الحليفة، مثل كيان يهود، المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي. ويتم التعامل معها باعتبارها حالة استثنائية تتيح تحقيق المصلحة من دون مساءلة. وقد أوضحت الولايات المتحدة هذه الاستثنائية في إعلانها المشترك مع كيان يهود في مناسبة زيارة الرئيس بايدن لكيان يهود في تموز 2022م، ويفسر هذا الالتزام رفض الولايات المتحدة المستمر لمحاسبة كيان يهود على انتهاكاته

المتكررة للقانون الإنساني، ورفض محاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية، ومنع إدانة هجماته على غزة.

رابعًا: الجدل القانوني بين روسيا والصين والغرب حول «النظام الدولي القائم على القواعد»، فقد استخدم الغرب هذا النظام القائم على القواعد للحكم على روسيا، ومؤخرًا الصين، إذ تدين روسيا الغرب لتخليه عن احترام القانون الدولي في تأكيده على النظام الدولي القائم على القواعد، بينما تتمسك الولايات المتحدة بتقييمها لسوء سلوك روسيا على أساس هذا النظام، من ناحية أخرى قال وزير خارجية الصين وانغ يي في أيار 2021م في مجلس الأمن: يجب أن تستند القواعد الدولية إلى القانون الدولي، ويجب أن تكون مكتوبة من قبل الجميع. فهي ليست براءة اختراع أو امتياز لعدد قليل. ويجب أن تنطبق على جميع البلدان.

خامسًا: القواعد التي يقوم عليها «النظام الدولي القائم على القواعد».

إن النظام الدولي القائم على القواعد هو شيء آخر غير القانون الدولي، إنه نظام بديل خارج نطاق القانون الدولي ويتحدى ويهدد القانون الدولي حتمًا، ولا يزال يتعين توضيح القواعد التي يتألف منها «النظام الدولي القائم على القواعد»، وقد يُنظر إليه على أنه نظام منافس تدعمه بعض الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، التي تسعى إلى فرض تفسير للقانون الدولي يخدم مصالح الغرب على أفضل وجه، ولا سيما مصالح الولايات المتحدة. وحول هذه المقدمات وجدلية آراء السياسيين والقانونيين حول ما يسمى بالقانون الدولي وما طرأ عليه من تطوير وخروقات تحت مسمى النظام الدولي القائم على القواعد يتضح ما يلي:

إن كلاً مما يسمى بالقانون الدولي أو النظام الدولي القائم على القواعد وتفرعاته الدولية والعالمية ما هو إلا أفكار خاطئة، ومظاهر خادعة، وأساليب استعمارية للهيمنة على الدول المنافسة والسيطرة ونهب الدول النامية والدول الضعيفة والعميلة التي تدين بالتبعية لدول الغرب المستعمر الكافر، وخصوصًا في بلاد المسلمين.

حيث يدعى أن النظام العالمي نشأ من هزيمة ألمانيا في عام 1945م، فقد كان ذلك بمثابة ولادة ميتة، فقد أنقذ الحلفاء مجرمي الحرب التابعين لهم، بما في ذلك أولئك الذين قصفوا المدن في أوروبا واليابان، وارتكبوا مذبحه جماعية للمدنيين، عندما طرد الحلفاء،

في أعقاب الحرب مباشرة، أكثر من 12 مليون مدني ألماني من منازلهم وأعادوا توطينهم قسراً، ومات منهم نصف مليون ولم يعاقب أحد.

إن هيئة الأمم المتحدة وليدة عصبة الأمم - التي رخصت أو أباحت الاستعمار البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط - حتى عندما كان من المفترض أن يكون المبدأ التوجيهي للعصبة هو تقرير مصير الأمم، وهو ما تعاني منه بلاد المسلمين من التمزق والتشرذم حتى هذا اليوم.

تستمر اليوم ما تسمى بالقواعد في خدمة الغرض نفسه الذي كانت تستخدمه دائماً: تبرير الهيمنة الاستعمارية للدول القوية. فالنظام الدولي القائم على القواعد ما هو إلا تعبير عن سياسات القوة والهيمنة الأمريكية وحلفائها، وأن أمريكا نفسها ليست ملزمة دائماً بهذه القواعد. إن رغبات الأقوياء التي قد تحل محل القواعد أصبحت الآن في حد ذاتها نوعاً من القاعدة، طالما تم التعبير عن تلك الرغبات بمصطلحات إنسانية.

يتعرض الناس في كل مكان للسخرية والخداع من القادة الذين يتنافسون في انتهاك القواعد والقوانين الدولية، بدلاً من الاعتراف بأن هذه القواعد كانت دائماً اختيارية بالنسبة لأولئك الذين يملكون ما يكفي من القوة المهيمنة والأسلحة الفتاكة.

إن المستقبل في ظل القوانين الدولية الحالية، أيًا كانت الأسس القائمة عليها مع هيمنة وسيطرة الدولة الأولى على الموقف الدولي، وصعود القوى متعددة الأقطاب المنافسة، وفي ظل سواد النظام الرأسمالي النفعي على العالم، لن يسوده إلا المزيد من الظلم والحروب بين الدول المتنافسة وانتهاكات الدول الضعيفة.

من المؤكد أن الإدارة الأمريكية تهدف من وراء تكرار الحديث عن «النظام الدولي القائم على القواعد» إلى جملة من الأهداف، أهمها: إيجاد ذريعة دولية كبرى تحشد تحت رايتها الحلفاء والشركاء في صراعها الاستباقي ضد روسيا والصين، باعتبارهما تعلمان على تقويض النظام الدولي المعيب في أساسه، وتسعيان إلى زعزعة الاستقرار العالمي، وتأكيد إذعان جميع دول العالم التي ستدخل في التحالف الدولي إذا تحتمت مواجهات قادمة، وإعادة تطوير النظام الدولي الحالي أحادي القطبية، الذي يضمن الزعامة الأمريكية، والسيادة الكاملة للمبادئ والقيم الغربية الراهنة.

إن الإمعان في مفهوم وقواعد القانون الدولي ونتائجه منذ فرضه على العالم عبر الأمم المتحدة وتفرعاتها يري أنه معيب فاسد وظالم بحد ذاته، من حيث إن القانون هو أحكام معيارية يقوم الحاكم على تنفيذه، فأين هذا الحاكم الدولي الخيالي الافتراضي، إلا إذا اعتبرناه صاحب القوة والنفوذ الأول في التأثير الدولي، فيقوم حتمًا بتنفيذ القانون حسب مصالحه، فتنتفي من وراء ذلك صفة القانون، وينتفي معه وجود جهاز لإنفاذه. فعلى الصعيد الدولي هذا مستحيل لأن الدول الكبرى في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لن يدافعوا عن الحق وبنود القانون فيما يتعارض مع مصالحهم ومصالح الدول الحليفة معهم، فيما إذا شكل القانون تهديدًا لمصالحهم، وهو أحد الأسباب التي تنتهج فيه الولايات المتحدة شيئًا آخر غير القانون الدولي عندما تحتاج وتسميه بالنظام الدولي القائم على القواعد.

ونظرة فاحصة توصلنا إلى أن العالم يعيش في شقاء دائم منذ ساد وهم الجماعة الدولية والقانون الدولي، فالعلاقات بين الدول تنظمها اتفاقيات فيما بينها وليس قانونًا يفرض عليها تنتهزه الدول الاستعمارية الغربية لتحقيق مصالحها، فالناس اليوم بحاجة ماسة لنظام عالمي جديد يسبغ عليها العدل والرحمة بما يتوافق مع الفطرة الإنسانية فيعيد للبشرية صلتها الروحية بخالقها وبالشريعة التي تُخرج الناس من ظلمات الرأسمالية وجور قوانين الطاغوت إلى نور ورحمة الإسلام.

فليس في الإسلام ما يسمى بالقانون الدولي، ولن تكون دولة الخلافة عضوًا ولا مشاركًا في أي من هذه المنظمات الدولية القائمة على ما يسمى بالقواعد الدولية، فكيف يكون هناك قانون ليس له صفة الإلزام ولا قوة تنفذ أحكامه؟ بل كيف يكون هناك قانون دولي وهو مناقض لعقيدة الإسلام وأحكامه جملة وتفصيلاً؟ فمن واجبات الدولة الإسلامية نشر رسالة الإسلام المناقضة لمفاهيم فصل الدين عن الحياة تحت مظلة الديمقراطية التي تجعل التشريع بيد البشر ومفاهيم الحرية التي تناقض التقيد بأحكام الشرع. فالقانون الدولي ضد مصلحة الدعوة الإسلامية وانتشارها، وبالتالي ضد مصلحة شعوب الكرة الأرضية، فلم ينشأ القانون الدولي إلا للحيلولة دون قيام دولة الخلافة الراشدة على منهج النبوة وعلى أساس العقيدة الإسلامية والنظام الإسلامي الذي ينبثق عنها.

وعليه فإن التحاكم إلى الأمم المتحدة والقانون الدولي والقوانين الدولية الأخرى هو تحاكم إلى الطاغوت؛ لأن الطاغوت هو كل شرع غير شرع الله، علاوة على أنه لا يحقق

للمسلمين غاية ولا مصلحة. فدعوات حكام التبعية ولجوؤهم إلى القانون الدولي أو الشرعية الدولية في حل قضاياهم، من مثل حل الدولتين لقضية فلسطين، ومن مثل مخاطباتهم للمنظمات القائمة على ما يسمى بالقانون الدولي لوقف الإبادة الجماعية والحرب على غزة، ما هو إلا إذعان للغرب المستعمر، وتخاذلهم عن الحل العملي، وهو الدخول في ما يحقق تحرير بلاد المسلمين وعلى رأسها فلسطين بالقوة العسكرية.

فلا ينخدع المسلمون ولا يفرحوا بقرارات لا تستحق الحبر الذي كتبت فيه والصادرة عن محكمة العدل العليا بوقف محدود للحرب على غزة، ولا إصدار مذكرة اعتقال صادرة عن المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية، بحق زعماء يهود، فقد أتبعها الولايات المتحدة بالرفض وأنها غير ملزمة، فلا يلاحق القانون الدولي إلا ساذج أو متخاذل خائن لدينه وأمته، فلم تنتشر فتوحات الإسلام وإخراج الناس من الظلمات إلى النور بقوانين دولية، وإنما بالجهد والدعوة التي تنفذها الدولة الإسلامية - الكيان التنفيذي المعترف - لفرض أحكام الإسلام، التي لا تساوم أعداءها على شبر من أراضي المسلمين، ولا سيادة فيها إلا للشرع وأوامر الله سبحانه وتعالى، (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ۗ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا)

المحتويات

الأمة الإسلامية بين التمسك بالشرعة الإسلامية أو الانجرار وراء المنظمات الدولية والجمعيات النسوية

رنا مصطفى

ظهرت في المجتمعات الغربية العلمانية حركات نسوية وأخرى ذكورية تتبني أفكارًا شاذة تقوم على الحق الطبيعي لأصحابها في التمتع بحريّاتهم الشخصيّة واعتبار ذلك أمرًا يتجاوز كلّ القيم الدنيّة والأخلاقيّة ويتخطّأها لأنّها تحدّ من الحرّيات وتكبل الإنسان بقيود تعيق انطلاقه.

وقد تبنّت لجنة المرأة والأسرة في منظمّة الأمم المتّحدة هذه الأفكار الشاذة حيث أصبح حديثها عنها وترويجها لها خاصّة في السّنوات العشر الأخيرة أمرًا عاديًا وبشكل علنيّ.

يقول الأمين العام السابق للأمم المتّحدة بان كي مون في كلمته أمام المنتدى الدوّليّ بمناسبة اليوم العالميّ لمناهضة كراهيّة المثليّة الجنسيّة (إيداهو)، الذي انعقد في لاهاي، بهولندا، بتاريخ 17 أيار/مايو 2013م «إنّ مكافحة كراهيّة المثليّة الجنسيّة هو جزء أساسيّ من كفاحنا لتعزيز حقوق الإنسان للجميع»!

سعى الغرب عبر المنظمّات الدوّليّة التابعة له - وبكلّ جهوده - إلى تصدير أفكاره وثقافته الشاذة، مستهدفًا مجتمعاتنا ببرامج كبيرة ومدروسة تعمل على تدمير الأسرة المسلمة بتغيير المفاهيم الإسلاميّة للمرأة باعتبارها مربّية الأجيال ومعدّة لها لتحملّ المسؤوليات... وهناك مساع حثيثة لإفساد «هذه المدرسة» وتلويث أفكارها لتخرج من أرحامها أجيالًا على المقاس الغربيّ، وحسب مواصفاته وشروطه: فقد قام بإعداد الاتفاقيّات؛ «اتفاقية سيداو عام 1979م» و«اتفاقية إسطنبول أو اتفاقية مناهضة العنف ضدّ المرأة عام 2011»، وطرح الإعلانات الدوّليّة التي تشرعن لثقافة الشذوذ: «إعلان الأمم المتّحدة القضاء على العنف ضدّ المرأة» عام 1993م.

كما عُقدت سلسلة من المؤتمرات الدوّليّة الخاصّة بالمرأة من أجل تكريس مثل هذه الاتفاقيّات والعمل على تنفيذها وتحقيقها، فكان المؤتمر الأوّل عام 1975م المسّميّ (عام المرأة الدوّليّ) الذي عُقد في مكسيكو سيتي داعيًا إلى المساواة والتّنمية والسّلم، تلاه مؤتمر كوبنهاجن للمرأة عام 1980م، ومؤتمر نيروبي عام 1985م، ومؤتمر السّكان والتّنمية الذي عُقد في القاهرة عام 1994م، والذي دعا في تقريره إلى إمكانيّة الحصول على خدمات

الصحة الجنسية والتناسلية بما فيها تحديد النسل. ثم مؤتمر بكين عام 1995م، ومؤتمر هولندا عام 1999م؛ حيث أُبِيحَ فيهما الشذوذ والإجهاض الآمن وممارسة الرِّنا تحت مسمى الحُرِّية الجنسية للمراهقين والمراهقات!!

كما انبثق عن هذه المؤتمرات الدَّولِيَّة مؤتمرات إقليمية تُناقش في كلِّ منها مواضيع خاصَّة بالمرأة مثل: المرأة والإعلام، المرأة والتَّعليم، المرأة والأسرة، المرأة والتَّنمِيَّة، وتمكين المرأة الاقتصادي، وغيرها من المواضيع الرّامية إلى تضليل المرأة التي هي جزء بل أساس وطيء في تكامل الأسرة وتماسكها. ولا ننسى المنظمات المختلفة مثل اليونيسيف واليونسكو واليونيفيم التي ركزت على مفهوم «الجندر» الذي يعتبر دعوة صريحة إلى المثليَّة الجنسيَّة بالمساواة المطلقة بين الرّجل والمرأة وإلغاء كلِّ الفوارق الخَلقيَّة بينهما حتَّى البيولوجيَّة منها، منكرين قوله تعالى: (يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى).

كلَّ هذه المنظمات والجمعيات والمؤتمرات حظت بتمويل سخّي من صندوق النِّقد والبنك الدَّولِيَّين ومنظمة العفو الدَّولِيَّة لهدف بيّن وجلي؛ (مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ).

إنَّه من الواضح والجلي لمتتبع أحوال هذه المنظمات الدَّولِيَّة وأقوالها وممارساتها أن يدرك أنَّها ليست منظمات مستقلة عن الدَّول العظمى وعلى رأسها أمريكا المتحكِّمة في الموقف الدَّولي في العالم، فهي منظمات مدعومة ماليًا وسياسيًا من الدَّول الرأسماليَّة الاستعماريَّة، هذه الدَّول التي تستغلَّ هذه المنظمات وتتحكَّم بقراراتها بما يخدم مصالحها الدَّولِيَّة وسياساتها لعلمنة الشُّعوب في بلاد المسلمين وتغريبها وصرْفها عن دينها وأحكامها.

ها هي أمريكا وفي خطوةٍ شاذَّة تتنافى مع كلِّ القيم والمبادئ والأخلاق والفضيلة الإنسانيَّة وتخالف كلَّ التَّشريعات والأديان السَّماويَّة، تعلن على لسان الرئيس الأمريكيّ جو بايدن في أكبر احتفال في تاريخ البيت الأبيض أنَّها «أمة المثليين»! كما جرى في هذا الاحتفال رفع علم «المثليَّة» في البيت الأبيض.

هذا الموقف الأمريكيّ ليس بجديد، فقد أعلن الرئيس الأمريكيّ الأسبق بيل كلينتون رسميًا في عام 1999م بأنَّ شهر حزيران/يونيو من كلِّ عام هو شهر فخر المثليين، وخصَّص شهرًا كاملًا لاحتفالات ما يسمَّى «مجتمع الميم»، كما واصل الرئيس أوباما دعمه الكبير

للمثليين وسمي يوم المثليين بـ«يوم التصر» و«يوم الحب»، حتى جاء الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن ووقع على قانون يمنح الحماية للزواج من الجنس نفسه في أمريكا.

كشفت تبني أمريكا - المتحكمة بالموقف الدولي - لثقافة الشذوذ وتقنينها لها أن هذه الدولة - وعبر منظماتها الدولية - تعمل وفق مخطط ممنهج لفرض هذه الظاهرة الخطيرة وذلك بعد أن تبنتها بشكل قانوني ودستوري؛ ما جعلها مفعلة وجاهرة لا في بنود الاتفاقيات فقط، بل إنها تُسمع صراحة وبوقاحة على لسان المسؤولين، سواء زعماء الدول أم الأمناء العامون في منظمة الأمم المتحدة ووصولاً إلى الحركات النسوية العاملة في بلاد المسلمين لا سيما في حربها الممنهجة على الإسلام لاجتثاث الأحكام الشرعية من حياة المسلمين وخاصة فيما يتعلق بالنظام الاجتماعي الذي بقي إلى حد ما يحتفظ ببعض أحكام الدين الحنيف.

نصت المادة 2 من اتفاقية سيداو على: «إبطال القوانين والأعراف دون استثناء لتلك التي تقوم على أساس ديني واستبدالها بقوانين دولية». وأيضاً المادة 4 من الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة سنة 1993م أنه «ينبغي للدول أن تُدين العنف ضد المرأة، فلا تتذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبارات دينية بالتنصل من التزامها بالقضاء عليه».

تنامت الحركات النسوية والجمعيات غير الربحية وغير الحكومية خاصة في الفترة الممتدة من الثمانينات إلى اليوم، وتفاعلت في خطابها مع الخطاب العالمي الذي روج بقوة لمبادئ حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة وحقوق الطفل، هذه الحقوق التي ارتبطت بوجهة النظر الغربية ومجتمع الرأسمالية، كما تبنت مرجعيات ومقاربات أممية مستجدة كالتوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي لاستقطاب النساء وتجميعهن حول أطروحاتها ونظرياتها المنبثقة من بنود الاتفاقيات الدولية.

وقد تظافرت جهود هذه المنظمات والجمعيات ضمن مشاريع موحدة في بلادنا من الشام إلى العراق إلى المغرب إلى الخليج العربي، في مخطط موحد من أجل نشر ثقافة الغرب «ثقافة الشذوذ والفجور والفسق والتفكك».

إن تبني الأنظمة الحاكمة لهذا الخطاب الدولي، والدعوة إلى مساواة المرأة المطلقة مع الرجل، وإلى تمكينها الاقتصادي الذي له أثر كبير - حسب وجهة نظرهم - في نمو

وتحريك العجلة الاقتصادية العالمية، هو من الأمور التي ساعدت على سرعة انتشار هذه المشاريع المفسدة.

كما وقد جنّدت أجهزة الأنظمة الحاكمة جميع وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، والبرامج والأنشطة المدرسية عبر وزارات التربية والتعليم، والتّعديلات القانونية لما يتوافق مع مطالب النسوية، بالإضافة للدعم المادي واللوجستي لكافة المنظمات الحقوقية النسوية المحتضنة لمشروع النوع الاجتماعي «الجندر»؛ وذلك لاقتلاع ثقافة الإسلام وأخلاقه وقيمه الرفيعة، وإحلال ثقافة سيداو وأخواتها.

ومن هذا المنطلق اجتمعت إملئات المنظمات الغربية مع عمالة الحكومات والأنظمة، وانضباع العديد بالحركات والجمعيات النسوية التي ما وجدت إلا للإفساد.. فكانت النتيجة برامج ومشاريع نادت ابتداء بتحرير المرأة ومساواتها مع الرجل وانتهاءً بالتحوّل الجنسي وتعدّد أنماط الأسرة وأشكالها.

قامت الجمعيات النسوية بتعليب مقرّرات الاتفاقيات الدولية وتصديرها لنا بشعارات رنانة تلقى القبول بين المثقفين والمضبوعين بثقافة الغرب، وخاصة بشعار حماية المرأة والقضاء على التمييز بينها وبين الرجل، فظهرت مصطلحات تقوم على الجندرة مثل «المساواة الجندرية» و«العدالة الجندرية» و«النوع الجندري» وغيرها من المصطلحات التي تُكرّس ما يسمّى بـ«زواج المثليين» و«التحوّل الجنسي» وتبادل الأدوار بين الرجل والمرأة، وتعدّد الأزواج، وما إلى ذلك من ممارسات تتنافى مع القيم الدينية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتتناقض مع الطبيعة البشرية، والفترة التي فطر الله عليها الإنسان.

ولا زالت المؤسسات الحقوقية النسوية تعمل بدأب ونشاط لتفعيل جميع المقرّرات الدولية بشكل أسرع، وذلك في معظم بلاد المسلمين مع تفاوت بسيط بينها يرتبط بمدى تقبّل الرأي العام أو مواجهته لهذه الأفكار الدخيلة الفاسدة والمفسدة، فعملها في لبنان مثلاً المنفتح على كافة الثقافات يختلف عن عملها في فلسطين المحتلة أو في العراق أو في الأردن أو في مصر، إلا أنّ هذا التفاوت لا يؤثّر البتّة في الأهداف الزامية لانحدار الأمة نحو ثقافة الشذوذ والفجور والتفكك.

وللأسف فقد تحقّق جزء كبير من أهدافهم وخططهم!! فلا يخفى على المتتبع لأحوال الحياة الاجتماعيّة في بلاد العالم الإسلاميّ - أين تكثُر الجمعيّات وتنشط المنظّمات - وما تمرّ به من أحوال سيّئة بالغة الخطورة، ومن اضطراب وقلق يكاد يلقّها من كلّ جانب.

وفق تقرير بعنوان «لمحة عامة عن الأطراف الفاعلة في مجال الجندر وتدخّلاتها في لبنان» نشره مركز دعم لبنان (أحد المراكز المتخصّصة بدراسات المجتمع المدنيّ)، ممّول دوليّاً، بلغ عدد المنظّمات غير الحكوميّة المهتمّة بموضوع حقوق المرأة والجندرة والمساواة بين الجنسين والعنف ضدّ المرأة وحقّ الحضّانة في لبنان نحو ٤٠ منظمة على الأقلّ.

ومن بين ٣٦ منظمة نسويّة تجاوزت مع المسح يتبيّن أنّ ٢٧ منها تركّز بشكل أساسيّ على مسألة حقوق المرأة، تليها ١٣ منظمة تركّز على مسألة المساواة بين الجنسين، و٥ منظّمات على الرّواج المبكّر، و٤ منظّمات على مسألة المثليّين والمثليّات والمتحوّلين.

وتتنوّع الجهات المانحة التي تتعاطى الشّأن الاجتماعيّ في لبنان بين منظّمات الأمم المتّحدة على اختلافها: اللّجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربيّ آسيا (إسكوا)، منظمة الأغذية والرّاعة (الفاو)، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، صندوق الأمم المتّحدة الإنمائيّ للمرأة «يونيفم»، وبين منظّمات أهليّة عربيّة يموّل بعضها من قبل بعض الأحزاب السياسيّة، مثل «مؤسّسة فريديريش ناومان»، و«مؤسّسة فريديريش أيرت» الألمانيّتين.

أمّا الدّول الأجنبيّة فإنّ دعمها للمنظّمات غير الحكوميّة في لبنان كبير، وأبرز هذه الدّول الولايات المتّحدة الأمريكيّة عبر وكالاتها النّاشطة في لبنان وأهمّها: الوكالة الأمريكيّة للتنمية، والصّندوق الوطنيّ للديمقراطيّة، بالإضافة إلى تمويل دول الاتّحاد الأوروبي، والسّفارة البريطانيّة، والسّفارة الأستراليّة.

وهنا يتبادر إلى الأذهان السّؤال التّالي: إلى أيّ مدى تساهم توجّهات «التمويل» في تحديد ملامح تصميم المشاريع والحملات المزمع تنفيذها؟.

حتى لا يقال إنّ هذه الأعداد الكبيرة للجمعيّات النسويّة أمر طبيعيّ في لبنان، فهو بلد منفتح ويستقطب مختلف الثقافات، نعطي مثلاً آخر لبلد يزرع تحت الاحتلال «فلسطين المحتلّة» وما زال يحافظ على أحكام الدّين وخاصّة فيما يتعلّق بالنّظام الاجتماعيّ... فقد تشكّل ائتلاف أهليّ نسويّ خاصّ بقيادة الاتّحاد العام للمرأة الفلسطينيّة

- بغرض إعداد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة ومتابعة تنفيذها، ومنها اتفاقية «سيداو».

والاتّحاد هو أحد أذرع منظمة التحرير الفلسطينية يتكوّن من (57) مؤسّسة حقوقية ونسوية ونقابات العمّال وأطر نسوية تعمل لمناصرة المرأة وحمايتها وتمكينها في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والصحي والتعليمي والقانوني المحلي والدولي، في كلّ من الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة الذي يضمّ لوحده 23 جمعية.

هذا بالإضافة إلى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وهي - حسب ما ذكر في موقعها - تجمع ديمقراطيّ مدنيّ مستقلّ، يهدف إلى إسناد وتمكين المجتمع الفلسطينيّ في إطار تعزيز المبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. أنشئت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في أيلول عام 1993م، بعد توقيع اتفاق أوسلو مباشرة، عضويتها 145 مؤسّسة أهلية فلسطينية، تعمل في حقول إنسانية واجتماعية وتنموية مختلفة. (وهذا الرقم في بداية نشأتها، أما اليوم فعدد المنظمات المسجّلة ضمن شبكة المنظمات الأهلية هي 516 منظمة في الضفة الغربية، وموزعة كما يلي: 189 منظمة في محافظة غزّة، و73 منظمة في محافظة الوسطى، و55 منظمة في محافظة خان يونس، وفي محافظة رفح 43 منظمة، وفي محافظة رام الله والبيرة 36 منظمة).

فأين هذه المنظمات النسوية ممّا يجري لנסاء غزّة وأطفالها من إبادة جماعية؟! أم أنّ الحقوق الإنسانية تذكر حينًا وتغيب أحيانًا حسب ما تتطلبه المصالح السياسية وتقتضيه؟!!

هذه الجمعيات النسوية والمنظمات الدولية التي تدّعي الحفاظ على حقوق المرأة والطفل وتسري في مجتمعاتنا كسريان الدماء في العروق هي كحصان طروادة، تشبع المرأة شعارات وهمية وتعدّها بالحياة الوردية وتحمل بين ثنايا نواياها أهدافًا خبيثة مبطنّة وملغومة تريد شرًا بأمة الإسلام وتسعى لإسقاطها في مستنقع الفجور والتفكك... لم تكن هذه الجمعيات إلا مطية من أجل الوصول إلى أسرنا وتمييع المرأة لتضيع أجيالنا وتقضي بذلك على أحكام الدين والشّرع الحنيف ولكن خسنت وخاب مسعى القائمين عليها، فالإسلام محفوظ من ربّ العالمين ليوم الدّين، والغلبة لأهل الحقّ وإن امتدّ الباطل وانتشر فمصييره إلى زوال ولو بعد حين، وسيرى الذين ظلموا وفسقوا أي منقلب ينقلبون، قال

تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدَّوْا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ٣٦).

لقد اتضح لنا جلياً ما يخطط له الغرب للنيل من أمة الإسلام وهو ما يستدعي منا الحذر من هذه الدعوات الزائفة التي تروج لها هذه المنظمات المفسدة، ونزيناها بميزان الشرع حتى لا ننخدع وندخل جحر الضب.

فعلينا أن ننظر للأمور صغيرها وكبيرها من زاوية العقيدة الإسلامية فقط، فني ماذا أمرنا الإسلام به، وماذا نهانا عنه، وما بينه لنا من أحكام، فننّبعا ونعمل بها. ومن أوائل الأمور التي يتوجب علينا القيام بها هو الوقوف في وجه هذه المؤسسات الخبيثة وإحباط مخططاتها بإيقاف النساء والبنات ومنعهن من زيارة هذه الجمعيات وحضور فعالياتها وأنشطتها الخبيثة الهدامة مع تحصينهن بالثقافة والمفاهيم الإسلامية وخاصة الأحكام المتعلقة بالمرأة، حقوقها وواجباتها ودورها المحوري في الحياة الإسلامية لبناء أجيال رائدة تُعزّ دينها وتحكم شرعها في كل شؤون حياتها؛ وذلك استجابة لأمر الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ٦).

إنّ الإسلام بأحكامه وقوانينه هو الضمان الحقيقي للعيش الكريم للرجل والمرأة؛ إذ نظر للمرأة على أنّها أمّ وأخت وزوجة و بنت وعرض يجب أن ي صان، وكلف الرجل بحمايتها ورعايتها والإنفاق عليها والإحسان لها. والعقيدة الإسلامية هي القوة الحقيقية للأسرة المسلمة في عيشها وفق أحكام الإسلام التي ستضمن لها تحقيق الطمأنينة والسكينة وتحميها من كل آفة و شر...

والدولة الإسلامية التي ستحكم بما نصّ عليه المبدأ الإسلامي وتطبّق أحكامه في سائر أنظمة المجتمع، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، ستحفظ حقوق البشرية جمعاء كما كان ذلك لقرون طويلة.

فمنذ أن سقطت الخلافة التي كانت ترعى شؤون المسلمين وتحسن إلى كلّ من يحيا في ظلّها واستبدلت بأحكام الله قوانين وضعيّة ما أنزل الله بها من سلطان، صار الناس يحيون في الظلمات والظلم، وستشهد الأيام القادمة - بإذن الله تعالى - سقوط الرأسمالية وصعود الإسلام لينشر النور والرحمة.

وسنعرض بعض البنود التي جاءت في دستور دولة الخلافة القادمة بإذن الله، ليس من باب المقارنة، فالبون شاسع بين أحكام الإسلام وما تحقّقه من رفعة للمرأة وبين ما تفرزه لها الحضارة الغربية من شقاء وتعاسة وضمّنك، ولا مجال للمقارنة بين أحكام الله سبحانه وتعالى وأحكام البشر التي حطّت لا من مكانة المرأة فقط، بل الإنسان عموماً.

المادّة 112: الأصل في المرأة أنّها أمّ وربة بيت، وهي عرض يجب أن يصاب.

المادّة 113: الأصل أن ينفصل الرّجال عن النّساء ولا يجتمعون إلاّ لحاجة يقرّها الشّرع، ويقرّ الاجتماع من أجلها كالحدّ والبيع.

المادّة 114: تُعطى المرأة ما يُعطى الرّجل من الحقوق، ويُفرضُ عليها ما يُفرضُ عليه من الواجبات إلاّ ما خصّها الإسلام به، أو خصّ الرّجل به بالأدلة الشّرعيّة، فلها الحقّ في أن تزاوّل التّجارة والرّزاعة والصّناعة، وأن تتولّى العقود والمعاملات. وأن تملك كلّ أنواع الملك. وأن تنميّ أموالها بنفسها وبغيرها، وأن تباشر جميع شؤون الحياة بنفسها.

المادّة 115: يجوز للمرأة أن تعيّن في وظائف الدّولة، وفي مناصب القضاء ما عدا قضاء المظالم، وأن تنتخب أعضاء مجلس الأمة وأن تكون عضواً فيه، وأن تشترك في انتخاب الخليفة ومبايعته.

المادّة 119: يمنع كلّ من الرّجل والمرأة من مباشرة أي عمل فيه خطر على الأخلاق، أو فساد في المجتمع.

المادّة 120: الحياة الرّوحيّة حياة اطمئنان، وعشرة الرّوجين عشرة صحبة. وقوامة الرّوج على الرّوجة قوامة رعاية لا قوامة حكم وقد فرضت عليها الطّاعة، وفرض عليه نفقتها حسب المعروف لمثلها.

هذه المواد وغيرها التي تنظم الاجتماع بين الرجل والمرأة، وتنظم العلاقات التي تنشأ عن هذا الاجتماع تُظهر كيف أن المرأة لم يكرمها غير الإسلام، وفرض لها النفقة والسكنى، وجعل أفضل الصدقة اللقمة يرضعها الرجل في فم امرأته، وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَإِلَيَّ وَعَلَيَّ»، وقال: «رِفْقًا بِالْقَوَارِيرِ»، فالمرأة أم وربة بيت وعرض يجب أن يصاب، ولم يوجب عليها عملاً، بل فرض لها النفقة ولعيلها، وجعلها درة مصونة تحرّك الجيوش لأجلها كما فعل النبي عليه الصلاة والسلام والصّحابة والتّابعون من بعدهم

أمثال المعتصم الذي حرّك جيشاً عرمرماً من أجل ردّ كرامة المرأة التي اعتدي عليها، بل وكانت سبباً في فتح أعتى الممالك وقتئذٍ.

وفيما يتعلّق بكيفيّة تعامل دولة الخلافة المرتقبة مع هكذا جمعيات، جاء في مشروع دستور دولة الخلافة:

المادّة 182: لا يجوز لأيّ فرد، أو حزب، أو كتلة، أو جماعة، أن تكون لهم علاقة بأيّ دولة من الدّول الأجنبيّة مطلقاً. والعلاقة بالدّول محصورة بالدّولة وحدها؛ لأنّ لها وحدها حقّ رعاية شؤون الأمّة عملياً. وعلى الأمّة والتكتّلات أن تحاسب الدّولة على هذه العلاقة الخارجيّة.

المادّة 191: المنظّمات التي تقوم على غير أساس الإسلام أو تطبّق أحكاماً غير أحكام الإسلام لا يجوز للدّولة أن تشارك فيها وذلك كالمنظّمات الدّوليّة مثل هيئة الأمم ومحكمة العدل الدّوليّة وصندوق التّقد الدّوليّ والبنك الدّوليّ والمنظّمات الإقليميّة مثل الجامعة العربيّة.

فالموضوع الذي قامت عليه المنظّمات الدّوليّة والمنظّمات المحليّة يحرمه الشّرع. فهي تقوم على أساس النّظام الرّأسماليّ وهو نظام كفر، علاوة على أنّها أداة في يد الدّول الكبرى، ولا سيما أمريكا لتسخرها من أجل فرض هيمنتها على الدّول الصّغرى، ومنها دول العالم الإسلاميّ، فالاشتراك بهكذا منظّمات حرام بالنّسبة للأفراد والتكتّلات والدّولة الإسلاميّة.

هذه المواد وغيرها الكثير من مواد مشروع دستور دولة الخلافة الذي أعدّه حزب التحرير، يبيّن لنا ويظهر كيف أنّ الإسلام لا يترك جزءاً من أعمال الإنسان، صغيراً كان أو كبيراً، إلّا وقد نظّمه من خلال قوانين وقواعد وأنظمة محدّدة، فمن أعلم من اللطيف الخبير بشؤون عباده وما يصلح حياتهم ويحلّ مشاكلها؟

لا سبيل للخروج من جور هذه المنظّمات الرّأسماليّة إلا بإقامة دولة تقوم على عدل الإسلام، ولا طريق لتغيير حال المرأة وإنصافها إلّا طريق استئناف الحياة الإسلاميّة التي تسنّ القوانين المستمدّة من شرع الله وفيها كلّ الخير والفلاح والصلاح. ولسنا مضطّرين لهذا السقوط المهلك الذي يجرّنا إليه عملاء الكفّار من أنظمة عميلة ومن جمعيات نسويّة

خبيثة مرهونة لأجندات الغرب الكافر، ولدينا بديل أصيل، دستور مستنبط من كتاب الله
وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

المحتويات

المخاطر الخمسة التي تواجه مجلس تيسير الاستثمار الخاص في باكستان

محمد سلجوك، ولاية باكستان

قد أدى تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى توقف الاقتصاد الباكستاني بشكل كامل، وقد أدت هذه السياسات الاقتصادية إلى زيادة بؤس أهل باكستان، ولم تستثن العواقب أحداً منهم، سواء أكانت الطبقة المتوسطة أو المتوسطة العليا. وقد أدى تفاقم فح الديون ومدفوعات الربا إلى شل الصناعات الباكستانية، ما أجبر الحكومات التي تفتقر إلى الرؤية على فرض ضرائب باهظة. وبالتالي، فإن اقتصاد باكستان مهياً لسداد الديون الخارجية والداخلية، ما يترك مساحة ضئيلة لتمويل النفقات العسكرية وغير العسكرية مثل الصحة والتعليم وتخفيف حدة الفقر. وتبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 72٪.

لقد أجبر انكماش الموارد الاقتصادية القطاع الحكومي في باكستان على إعادة التفكير في إعادة تخصيص الميزانية وإعادة تحديد الأولويات الرئيسية. وقد بدأت عملية إعادة التفكير هذه في عهد باجوا/ عمران واستمرت في عهد نظام عاصم/ شريف. وتحت التوجيه الأمريكي، أعطت سياسة الأمن القومي الباكستانية الجديدة الأولوية للأمن الاقتصادي على الأمن العسكري. وبموجب هذا التفكير الجديد، أعربت باكستان عن نيتها التخلي عن طموحاتها الجيوستراتيجية وتقييد نفسها بالمجال الجيواقتصادي. وتعطي السياسة الأولوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات الأجنبية وزيادة الصادرات لكسب الدولارات، لتجنب أزمة العجز المزدوج ومنع التخلف المحتمل عن السداد.

منذ إنشاء برنامج الأمن القومي، كان الجيش في مقعد القيادة لتوجيه "الاستقرار الاقتصادي"، وهو يبتعد عن الهدف العسكري الأساسي المتمثل في الجهاد في سبيل الله. ورغم أن القيادة العسكرية كانت تدير إمبراطوريتها الاقتصادية الخاصة التي تتراوح من قطاع العقارات إلى الزراعة في الماضي، فإن برنامج الأمن القومي الجديد وسع نطاق ولايته ليشمل طيفاً كاملاً من النشاط الاقتصادي.

من الناحية التاريخية، لا يوجد فرق كبير بين القيادات السياسية والعسكرية فيما يتصل بالسياسة الاقتصادية الأوسع نطاقاً. وباستثناء بعض الخلافات الداخلية بشأن نقل الموارد المالية، فإن الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية تظل كما هي في كل من

القيادات العسكرية والسياسية، الذين يؤمنون بـ"إجماع ما بعد واشنطن"، والمؤسسات المالية الاستعمارية، والضرائب المرتفعة، والخصخصة. وقد عانى أهل باكستان في كل العصور، وفي كل المجالات، من استنزاف ثروتهم وانخفاض مستويات المعيشة.

ولكن الفارق الرئيسي الذي ظهر مؤخراً فيما يتصل بالإدارة الاقتصادية يتلخص في الإجماع الجديد؛ النموذج الهجين، ففي هذا النموذج من صنع القرار، تتولى القيادة العسكرية زمام القيادة في صنع السياسات الاقتصادية، في حين توفر لها القيادة السياسية الغطاء السياسي، وتتقاسمان سوية عملية صنع القرار الاقتصادي.

وفي هذا السياق، أنشئ مجلس تيسير الاستثمار الخاص عام 2023، في بداية نظام عاصم/ شريف. وقد شكّل هذا المجلس، الذي أصبح الآن وزارة كاملة، لجذب الاستثمار الأجنبي في خمسة قطاعات رئيسية، وهي الطاقة والتعدين وتكنولوجيا المعلومات والطيران والزراعة. وينبع التركيز الحالي على الاستثمارات الأجنبية من سياسة الأمن القومي التي تعطي الأولوية للتركيز على شركات التنمية مع المستثمرين العالميين. وليس من المبالغة أن نطلق على هذا المجلس لقب الحكومة الفعلية، حيث يعرض الوزراء والبيروقراطيون الرئيسيون خططهم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم يحيلونها إلى القيادة العسكرية.

إن الاعتبارات السياسية أصبحت الآن أقل أهمية، وهذا يتعلق بالمصالح السياسية الداخلية للائتلاف الحاكم وخاصة تلك التي يتبناها حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية - نواز شريف. فقد تم إبعاد وزيرين رئيسيين في حكومة هذا الحزب، وهما إسحاق دار وإحسان إقبال عن عملية صنع القرار الاقتصادي. وكان تركيزهما الأساسي منصباً على توفير قدر من الراحة للناس لأغراض انتخابية، وإلا فإن الناس سيتخلصون من حزب نواز شريف أثناء الانتخابات. وقد حرص الجنرال عاصم منير على أن لا يكون الوزيران جزءاً من مؤسسة التمويل الإسلامية الباكستانية. كما حرص على استبعاد وزارة المالية. وتتمثل أولوية نظام عاصم/ شريف في تنفيذ البرنامج الاقتصادي الاستعماري وسياسات الاستثمار في وقت واحد. وفي حين تستفيد الفصائل الحاكمة، تظل باكستان معتمدة على النسور الرأسمالية العالمية.

إن نظام عاصم/ شريف يخطئ في تعريف المشكلة الاقتصادية باعتبارها نقصاً في الدولارات أو احتياجات الدولار، ويسعى إلى كسب الدولارات من خلال القروض القائمة على الربا من الدائنين الدوليين، والاستثمار الأجنبي المباشر. وبدلاً من ذلك، فهو يغرق باكستان في المزيد من الديون، بينما يزيد من سيطرة الأجانب على الاقتصاد المحلي.

إن الهدف الرئيسي لمؤسسة التمويل الدولية هو تقويض السيادة الاقتصادية لباكستان. فالمعادن والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والطيران والزراعة كلها قطاعات أساسية للدولة القوية. وهذه القطاعات التي تتطلب رأس مال كبيراً معروضة للبيع للمستثمرين الأجانب، بدلاً من أن تشرف الدولة عليها وتعمل على تطويرها بنفسها لصالح الشعب. وهناك بالفعل بعض الاهتمام الواضح بين عملاء الغرب الذين يحكمون دول الخليج بشراء نسبة من الملكية في هذه القطاعات.

هناك خمسة مخاطر بارزة تواجه باكستان نتيجة سعيها إلى تنفيذ الأجندة الاستراتيجية التي تملئها عليها أمريكا في الساحة الاقتصادية:

أولاً: إعادة تركيز الجيش بعيداً عن الهند، ويتمثل في تغيير توجه الجيش الباكستاني، فبفضل موقعه وقوته، كانت باكستان دوماً لاعباً استراتيجياً رئيسياً في المنطقة. ومع ذلك، فهي تركز الآن فقط على ضمان الأمن الاقتصادي، مع التركيز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهذا يتطلب بطبيعة الحال السلام على الحدود وإنهاء الطموحات الإقليمية لتحدي السيطرة الهندوسية في المنطقة.

ثانياً: تمهيد الطريق للتطبيع مع كيان يهود والدولة الهندوسية. فالمستثمرون يسعون إلى تجنب الصراع ويهتمون بالأرباح. وهذا هو التفكير الذي يُروج له داخل الجيش الباكستاني، ويتلخص في أن باكستان لا ينبغي لها أن تسعى للصراع مع أي دولة، وأنها لا بد أن تجتذب الاستثمارات من الجميع، وأنه لا ينبغي لها أن تنضم إلى المعسكرات الدولية. وهذه العقلية يعززها عملاء أمريكا في قيادة الجيش بهدف تخفيف حدة العداء مع الهند، وإيجاد أرضية للتطبيع مع كيان يهود.

ثالثاً: تقليص فعالية الجيش، حيث يتم شغل المناصب الرئيسية في صنع السياسات داخل الجيش بما يسمى بالخبراء الاقتصاديين. كما أن مركز الاستثمار الإسلامي نفسه يضم ضباطاً من الجيش مهمتهم تسهيل الاستثمارات الأجنبية. وهذا من شأنه أن يقسم أولويات الجيش، ويضعف من قدرته على خوض الحرب. وأصبح إطار التكلفة والربا بشكل متزايد يشكل الأساس للقرارات الرئيسية، بدلاً من الفكر الإسلامي الذي يدعو إلى الجهاد في سبيل الله.

رابعاً: زيادة المعاناة الاقتصادية للناس، حيث تقدم وعوداً كاذبة بخلق فرص العمل الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر لتهدئة غضب الشعب الذي يعاني من الصعوبات

الاقتصادية. في الواقع، أدى البرنامج الاقتصادي الاستعماري إلى تدمير الصناعة المحلية وإغراق البلاد أكثر في فخ الديون. وتظل الحقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير سلبي على الاقتصاد. لقد أدى استثمار القطاع الخاص في قطاع الطاقة؛ منتجو الطاقة المستقلون سيئو السمعة، إلى إغراق قطاع الطاقة بالديون. الشيء نفسه هو الحال مع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني. ويعد مجلس تيسير الاستثمار الخاص بمزيد من الشيء نفسه.

خامساً: خصخصة الأصول الاستراتيجية، إن التركيز الأساسي لخطة نظام عاصم/ شريف الاقتصادية هو خصخصة الأصول الرئيسية: المعادن، وتكنولوجيا المعلومات، والزراعة، والطيران، وقطاع الطاقة. ورغم أن هذا التركيز ليس جديداً، فإن الدفع نحو تحقيقه قوي، نظراً لدعم القيادة العسكرية. وبصرف النظر عن العيوب الاقتصادية الواضحة، فإن خطة الخصخصة ستمكن المستثمرين الأجانب من التأثير على سياستنا الخارجية أيضاً.

يا مسلمي باكستان وقواتهم المسلحة: إن مجلس تسهيل الاستثمار الخاص هو خطة استعمارية لزيادة فقرنا وتقليص قدراتنا العسكرية أمام أعدائنا، ويتم تنفيذها بشكل عدواني على يد عملاء أمريكا في القيادة العسكرية. إن ترك الجهاد لن يزيدنا إلا خزيًا وذلًا، قال رسول الله ﷺ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ وَأَخَذْتُمْ بِالذُّنَابِ الْبَقَرِ وَرَضِيْتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزَعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ» رواه أبو داود. يجب على كل مسلم أن يطالب أقاربه وأصدقاءه في الجيش بإعطاء نصرتهم لحزب التحرير لإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

المحتويات

الحدثة الإسلامية: هجوم على السنة النبوية

إدريس باشا - ولاية باكستان

الحدثة الإسلامية تشير إلى فكرة تسعى إلى إعادة تفسير الإسلام ليتوافق مع القيم والأطر للنظام العالمي الليبرالي الغربي. نشأت هذه الفكرة في القرن التاسع عشر، وكانت هذه الموجة من الإصلاح مدفوعة بشخصيات مؤثرة مثل جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وسيد أحمد خان. وكانت جهودهم تهدف إلى التوفيق بين الإسلام والأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتطورة. ومع ذلك، كانت هذه إعادة للتفسير تتضمن في كثير من الأحيان تشويه المبادئ الإسلامية لتناسب مع الأعراف المتطورة في العالم الحديث، بما في ذلك المفاهيم الغربية مثل القومية، والرأسمالية، والتشريع البشري، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والتعايش بين الأديان.

أحد التحديات المركزية التي تطرحها الحدثة هو محاولة إعادة تشكيل الإسلام لتبرير المفاهيم الغربية مثل غزو البلاد الإسلامية، وخصخصة الموارد العامة، والاقتصاد القائم على الربا، وإنشاء الدول القومية، وهي أفكار غريبة عن الفكر الإسلامي. وبالتالي فإن الأجندة الحدثية تتضمن تعديل أحكام الإسلام لجعلها تبدو متوافقة مع المبادئ والأنظمة الغربية.

وتهدف الحدثة إلى إيجاد مساحة داخل القرآن الكريم والسنة النبوية لقيم النظام العالمي الغربي. وتتضمن هذه العملية تحريف تفسير النصوص الإسلامية من أجل استيعاب أفكار مثل الاحتلال، والاستغلال الاقتصادي، وتعزيز الحريات الفردية، وكلها تتعارض مع الثوابت الإسلامية. يزعم أنصار الحدثة أن الإسلام لا بد أن يتكيف مع العالم الحديث، إلا أنهم كثيراً ما يتجاهلون حقيقة مفادها أن حاجات الإنسان الأساسية لم تتغير. ولا يزال البشر بحاجة إلى التجارة، وامتلاك الأموال، وتعيين الحكام، وتنظيم العلاقات الاجتماعية، وما إلى ذلك. ولكن ما تغير هو الوسائل والأساليب التي تتم بها تلبية هذه الاحتياجات، وذلك بفضل التقدم التكنولوجي.

أحد الحجج الرئيسية التي يقدمها الحدثيون هو الادعاء بأن الإسلام لا يوفر إرشادات مفصلة لأنظمة مختلفة، مثل الحكم، والاقتصاد، أو الإطار القانوني للمجتمع. ومع ذلك، فإن هذا الادعاء يفشل في الاعتراف بالتقليد الفكري الغني في الإسلام، الذي يقدم توضيحات واسعة حول هذه المسائل.

على سبيل المثال، كتب علماء المسلمين القدامى مثل الماوردي، وابن تيمية، وأبي يوسف، مؤلفات شاملة حول الحكم والاقتصاد وتنظيم المجتمع. يتناول كتاب الأحكام السلطانية للماوردي تفاصيل الحكم، بما في ذلك مؤهلات الحكام وقواعد القيادة في الدولة الإسلامية. ويقدم كتاب السياسة الشرعية لابن تيمية رؤى حول دور الدولة وعلاقتها

بالمحكومين. أما كتاب الخراج لأبي يوسف، تلميذ العالم الشهير أبي حنيفة، فيوفر بحثاً مفصلاً للأنشطة الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق بضرية الأراضي والمالية العامة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مؤلفات الحديث، وهي سجلات لأقوال وأفعال وتقارير نبينا الحبيب محمد ﷺ، تقدم إرشادات مفصلة حول الحكم والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية، وحتى السلوك الفردي. فهناك أحاديث تقدم تعليمات محددة في مسائل الحكم، مثل وضع شرط الذكورة للحكام في الحديث: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمْرَهُمْ امْرَأَةٌ»، وتفرد الحكم في الحديث الذي يقول: «إِذَا بُويعَ لِخَلِيفَتَيْنِ، فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا»، وكذلك في تفويض السلطة في أمور الدولة كما في الحديث: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ». وبالمثل، نجد تفاصيل في مسائل الاقتصاد، مثل كيفية ملكية الأرض وتوزيعها، وكيفية تنظيم الأسواق والتجارة. فعلى سبيل المثال، قال النبي ﷺ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ، وَالْكَلَاءِ، وَالنَّارِ». هذا الحديث يوضح مفهوم الموارد العامة المشتركة، وهو جانب أساسي من سياسة الحكم والاقتصاد في الإسلام.

تتناول السنة النبوية أيضاً مسائل مثل تحريم الاحتكار كما في الحديث: «مَنْ اخْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ»، ما يشير إلى أن الممارسات الاحتكارية محرمة في الإسلام، وفي مسألة تحديد الأسعار كما في الحديث: «بَلَّ اللَّهُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ»، وفي مسألة النقود كما في الحديث: «الْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ»، الذي يحدد معيار العملة الثنائية المعدن من درهم فضي بوزن 2.975 جرام ودينار ذهبي بوزن 4.25 جرام. وبالمثل، قام النبي ﷺ بتوجيه الأمة في مسائل مثل ملكية الأراضي كما في الحديث: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ»، والضرائب الظالمة كما في الحديث: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ صَاحِبُ مَكْسٍ»، ما يوضح الإرشاد الشامل الذي يقدمه الإسلام في الأنظمة السياسية للحياة.

إن التحدي الكبير الذي يواجه إعادة تفسير الحداثة للإسلام هو معاملتها للحديث. حيث يرى بعض الحداثيين أنه على الرغم من أن القرآن محفوظ من الله، إلا أنه لا يمكن وضع الحديث في الفئة نفسها، لأنه مجرد مجموعة من الروايات البشرية. ومع ذلك، فإن هذا الرأي يتجاهل الدور المركزي الذي يلعبه الحديث في شرح النص القرآني وتوضيحه.

القرآن الكريم نفسه يثبت السنة. فقد ثبت بشكل قاطع أن السنة وحی، قاطع في النص (الثبوت) وقاطع في الدلالة. قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: 3]. في تفسيره، قال ابن كثير عن هذه الآية: (ما يقول قولاً عن هوى وغرض). وقال الإمام القرطبي في تفسيره: (ما يخرج نطقه عن رأيه، إنما هو يوحى من الله عز وجل). وقال الله عز وجل: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 4]. قال ابن كثير: إنما يقول ما أمر به، يبلغه إلى الناس كاملاً موفراً من غير زيادة ولا نقصان. وبدون السنة، ستظل العديد من التفاصيل العملية

للأحكام الإسلامية، بما في ذلك العبادات مثل كيفية الصلاة والصوم وغيرها من الأحكام، غير واضحة.

علاوة على ذلك، فقد تم الحفاظ على الأحاديث وفقاً لمنهجية مشابهة لتلك التي اتبعت في حفظ آيات القرآن الكريم. فقد تم نقل كليهما شفويًا ثم توثيقهما. فقد اشتملت عملية جمع الأحاديث على عمليات تحقق دقيقة لضمان صحتها. فقد طور المحدثون، وهم علماء الحديث مثل الإمام البخاري، والإمام مسلم وغيرهما، منهجيات شاملة للتحقق من موثوقية الرواة ودقة المحتوى. وهذا النظام من التوثيق ضمن الحفاظ على الأحاديث الصحيحة فقط.

على الرغم من الحجة الحداثية التي تقول إن الأحاديث لم تُحفظ بدقة حفظ القرآن الكريم نفسها، إلا أن الأدلة التاريخية تظهر أن جمع الأحاديث وحفظها تم بعناية فائقة. فقد كانت العملية لا تقتصر على نقل الروايات فقط، بل شملت أيضاً فحصاً دقيقاً لسمعة الرواة وذاكرتهم وموثوقيتهم. على سبيل المثال، يُظهر الحديث عن أبي موسى الذي سأله فيه عمر بن الخطاب، العناية التي كانت تُعطى لفحص الأحاديث، حتى في زمن الصحابة رضوان الله عليهم.

فقد روى الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال: سَلَّمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَلَمْ يُؤَدِّنْ لَهُ فَرَجَعَ، فَأَرْسَلَ عُمَرُ فِي أَثَرِهِ لِمَ رَجَعْتَ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ﷺ: «إِذَا سَلَّمَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُجِبْ، فَلْيَرْجِعْ» [أحمد]. فقال عمر رضي الله عنه: "لَتَأْتِيَنِي عَلَى مَا تَقُولُ بِنَبِيَّةٍ، أَوْ لِأَفْعَلَنَّ بِكَ كَذَا". فَجَاءَ أَبُو مُوسَى مُنْتَقِعًا لَوْنُهُ وَأَنَا فِي حَلَقَةٍ جَالِسٌ، فَقُلْنَا: مَا شَأْنُكَ، فَقَالَ: سَلَّمْتُ عَلَى عُمَرَ - فَأَخْبَرْنَا خَبْرَهُ - فَهَلْ سَمِعَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: نَعَمْ، كُلُّنَا قَدْ سَمِعَهُ، قَالَ: فَأَرْسَلُوا مَعَهُ رَجُلًا مِنْهُمْ حَتَّى آتَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ. وكذلك قال علي رضي الله عنه: "كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا، نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ مُحَدِّثٌ، اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِنْ حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ".

علاوة على ذلك، يمكن رؤية الجهود المبذولة لحفظ الحديث في أفعال أصحاب النبي محمد ﷺ. فعلى سبيل المثال، قال أبو هريرة، وهو أحد أكثر رواة الحديث، في عبارته الشهيرة: "مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ"، وهذا يبرز الجهود الدقيقة في التوثيق التي تم بذلها للحفاظ على أحاديث رسول الله ﷺ للأجيال القادمة.

الجهود الحداثية لتقويض سلطة الحديث تتجاهل حقيقة أن الحديث هو مصدر شرعي أصيل في الإسلام، وهو في مرتبة القرآن الكريم نفسها. والعديد من الآيات القرآنية تؤكد أهمية طاعة النبي محمد ﷺ واتباع تعاليمه. فعلى سبيل المثال، قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7]. وبالمثل، قال الله سبحانه وتعالى في آية أخرى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3-4]. وتؤكد هذه الآيات أن أفعال النبي وأقواله ليست مجرد إرشادات، بل هي وحي إلهي.

تتناول السنة أيضاً مسائل قانونية واجتماعية مهمة تعتبر ملزمة مثل الأحكام القرآنية. فعلى سبيل المثال، الأحكام المتعلقة بتحريم اختلاط الجنسين، وتنظيم المعاملات الاقتصادية، والسلوك الصحيح لعقود الزواج كلها مستمدة من السنة. وبالمثل، تقدم السنة أحكاماً مفصلة لتنصيب الحكام، وتنظيم الحروب، وإدارة شؤون العامة. كل هذه الأمور أساسية لعمل الدولة الإسلامية العادلة والفعّالة.

غالباً ما يسعى التيار الحداثي إلى تقويض سلطة الحديث، مبرراً ذلك بأن التعاليم الإسلامية التقليدية قديمة وغير متوافقة مع الحياة المعاصرة. ويتجسد هذا الجدل في تقرير "الإسلام المدني الديمقراطي" الذي نشرته مؤسسة راند في عام 2004، والذي ينص في الملحق (A) بعنوان "حروب الحديث"، على أنه ينبغي إنشاء مجموعة من "الحديث المضاد" لدعم التفسيرات الأكثر ليبرالية ومساواة وديمقراطية للإسلام. تعكس هذه الجهود رغبة الغرب في تشكيل الإسلام بما يتماشى مع قيمه وأنظمتها، وخاصة التزامه بالديمقراطية الليبرالية والعلمانية.

ومع ذلك، فإن مثل هذه الجهود تفشل في إدراك أن الإسلام هو نظام كامل من الهداية، قادر على تلبية احتياجات البشرية، سواء في الماضي أو الحاضر. وتبقى الاحتياجات الأساسية للبشر - مثل الحاجة إلى العدالة، والاستقرار الاقتصادي، والحكم، والصحة، والأمن، والتعليم، والتماسك الاجتماعي - دون تغيير. الشيء الوحيد الذي تطور هو الوسائل والأساليب التي تتم من خلالها تلبية هذه الاحتياجات. سواء من خلال الأنظمة المصرفية الحديثة، أو تقنيات الاتصال المتقدمة، أو الحروب المعاصرة، يظل الإسلام قابلاً للتكيف مع الوسائل والأدوات الجديدة التي تواكب العصر. ويستمر النظام الإسلامي التقليدي، القائم على القرآن والسنة، في تقديم حلول ذات صلة وشاملة للمجتمع المعاصر.

إن محاولة الحداثة الإسلامية لإعادة تفسير الإسلام في ضوء الليبرالية الغربية تشكل تحدياً مباشراً لصدق وسلطة الحديث. فمن خلال تقويض أهمية السنة، يسعى الحداثيون إلى تجريد الإسلام من هدايته الشاملة في جميع جوانب الحياة. ومع ذلك، يظل النظام الإسلامي التقليدي، القائم على القرآن الكريم والسنة النبوية، إطاراً كاملاً وقابلاً للتطبيق

لتلبية احتياجات الإنسان. إن إعادة تفسير الإسلام ليتناسب مع المثل العليا الغربية الحديثة ليس فقط خطأً، بل إنه أيضاً يفشل في إدراك الأهمية الزمنية لتعاليم الإسلام. من خلال عملية دقيقة للحفظ والتوثيق، يظل الحديث صالحاً وذا صلة وسلطة اليوم كما كان في زمن النبي ﷺ، مقدماً حلاً خالداً لتحديات العالم المعاصر.

المحتويات

روسيا قصيرة النظر و"وهم النصر"

فضل أمزاييف، أوكرانيا

وقع عدد من الأحداث خلال الأشهر القليلة الماضية، والتي تدعم الافتراض بأن أمريكا تواصل استراتيجيتها لإطالة أمد الصراع فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية.

من الضروري التذكير بأن استمرار هذا الصراع في المرحلة النشطة يضعف جميع القوى الرئيسية الموجودة في قارة أوراسيا؛ أوروبا وروسيا والصين.

يتضح ضعف الدول الأوروبية وروسيا بسبب النفقات العسكرية الضخمة، فضلا عن انهيار العلاقات الاقتصادية بين روسيا وأوروبا. أما بالنسبة للصين، فإن موقف روسيا غير المؤكد يجعل من المستحيل على الصين بناء تعاون اقتصادي فعال معها، ما يجبر الاقتصاد الصيني على الاختناق بدون موارد روسية.

وهنا من الضروري التذكير بالهجوم المضاد غير الناجح لأوكرانيا في صيف عام 2023. فقد كان السبب الرئيسي لفشل الهجوم المضاد هو عدم كفاية تزويد الجيش الأوكراني بالأسلحة المناسبة من الشركاء الغربيين، وخاصة أمريكا.

في مقابلة مع مجلة الإيكونوميست في 2023/11/1، ألمح القائد العام للقوات المسلحة الأوكرانية آنذاك فاليري زالوجني بكلمات دبلوماسية إلى عدم كفاية إمدادات الأسلحة من أمريكا، قائلا: "للخروج من هذا المأزق، نحتاج إلى شيء جديد، مثل البارود، الذي اخترعه الصينيون وما زلنا نقتل به بعضنا البعض". وحذر من أنه بدون ميزة كبيرة، تواجه أوكرانيا حرب خنادق طويلة الأمد يمكن أن ترهقها. وفي المقابلة، جادل بأن التأخير في تسليم الأسلحة الغربية، على الرغم من أنه مخيب للآمال، لم يكن السبب الرئيسي لمأزق أوكرانيا.

على ما يبدو، كانت عدم رغبة زالوجني في محاربة روسيا دون "اختراع البارود" هي التي أدت إلى إقالته من منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة. ففي 2023/12/1، في مقابله مع وكالة أسوشيتد برس، صرح الرئيس الأوكراني زيلينسكي أيضا: "لم نتلق جميع الأسلحة التي أردناها، لا يمكنني أن أكون سعيدا بذلك، لكن لا يمكنني أيضا الشكوى كثيرا."

بعد عام تقريبا، في 2024/11/17، وبصفته سفيرا لأوكرانيا لدى بريطانيا، أدلى زالوجني بتصريح أكثر صراحة حول أسباب فشل الهجوم الأوكراني المضاد، قائلا إن الهجوم المضاد عام 2023 تحت قيادته لم ينجح لأن الغرب لم يقدم أسلحة كافية. وقال "نتيجة لذلك، نجد أنفسنا في حالة حرب طويلة الأمد. في رأيي الشخصي، لا أمل في الخروج من هذه الحرب الطويلة."

من هذا يمكننا القول بثقة إنه منذ صيف عام 2023، تعمل أمريكا على إطالة أمد الصراع فيما يتعلق بالغزو الروسي لأوكرانيا.

بعد ذلك، من كانون/ديسمبر 2023 إلى نهاية نيسان/أبريل 2024، بدأ نزاع بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في مجلسي الكونجرس الأمريكي بشأن تخصيص 60 مليار دولار لأوكرانيا. وعلى الرغم من وجود خلافات حقيقية بين الطرفين، تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الخلافات تتناسب بشكل عضوي مع خطة أمريكا لإطالة أمد الصراع في أوكرانيا.

بشكل عام، تجدر الإشارة إلى أن أمريكا كانت تخلق وهم النصر لروسيا منذ الأيام الأولى للغزو الروسي لأوكرانيا في شباط/فبراير 2022. وتذكر جميعا تصريحات المحللين الأمريكيين والبريطانيين في الأيام الأولى من الحرب بأن كييف ستسقط في غضون 48 ساعة.

بعد ذلك، تداولت وسائل الإعلام، بما في ذلك الأوكرانية، معلومات تفيد بأن روسيا كانت قادرة على إغراق المدن الأوكرانية في الظلام بانقطاع التيار الكهربائي، ما دفع القوات الروسية إلى استخدام مخزونها الكامل من الصواريخ في شتاء 2022-2023.

بعد فشل الهجوم المضاد الأوكراني صيف عام 2023، غدت روسيا أحلاما بأن أوكرانيا ضعيفة وعلى وشك الانهيار، وأن الدعم الغربي، وخاصة الأمريكي غير مستقر، وأنه في أي يوم الآن، ستضطر أوكرانيا، تحت ضغط من أمريكا، إلى الجلوس على طاولة المفاوضات المباشرة مع روسيا. كان هذا هو الجو السائد في وسائل الإعلام العالمية والأوكرانية، منذ صيف عام 2024.

تماشت أوكرانيا مع هذه السياسة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، أدلى رئيسها زيلينسكي بتصريحات غامضة من أواخر ربيع 2024 حتى أواخر الصيف حول الحاجة إلى

إنهاء المرحلة النشطة من الصراع، والتي فسرتها روسيا بلا شك على أنها رغبة أوكرانيا في بدء المفاوضات.

على ما يبدو، تم إجراء بعض الاتصالات السرية بين أوكرانيا وروسيا خلال أوائل إلى منتصف صيف عام 2024، لا سيما فيما يتعلق بوقف الأطراف المتحاربة الهجمات على منشآت البنية التحتية.

لهذا السبب، عندما استولت القوات الأوكرانية في 2024/08/6 على أراض كبيرة من روسيا في منطقة كورسك، اشتكى الرئيس الروسي بوتين من أنه بعد إجراءات أوكرانيا هذه، لا يمكن الحديث عن أي مفاوضات.

تهدف هذه السياسة الأمريكية إلى إبقاء روسيا في حالة "وهم النصر" في حربها مع أوكرانيا، ما سيبقي القيادة الروسية في حالة ترقب للمفاوضات، والتي بدورها ستدفع روسيا إلى عمل عسكري بأقصى كثافة، من أجل تعزيز موقفها التفاوضي. مما لا شك فيه أن روسيا تدرك أنه كلما زادت الأراضي الأوكرانية التي يمكنها الاستيلاء عليها قبل بدء المفاوضات، ستبقى المزيد من هذه الأراضي تحت سيطرتها، لأن المفاوضات ستعني حتما تجميد الصراع على طول خط المواجهة.

تؤدي هذه الاستراتيجية إلى قيام روسيا بإلقاء جميع مواردها في طاحونة الحرب، كونها في هجوم مستمر في ساحة المعركة، معتقدة أن الحرب على وشك الانتهاء. وبحسب فهم أمريكا، سيؤدي هذا عاجلاً أم آجلاً إلى إضعاف روسيا لدرجة أنها ستكون على استعداد للخضوع لإرادتها في كل من الأزمة الأوكرانية وفي الشؤون الدولية الأخرى، وخاصة في مسألة المواجهة المشتركة للصين، التي أثارت قوتها المتنامية قلق أمريكا بشكل خاص على مدى العقد الماضي.

أما أوكرانيا فلديها أراض شاسعة تسمح لها بتبادلها مقابل إضعاف العدو، حيث من المعروف أن الخسائر في الجنود والموارد أثناء الهجوم أكبر بعدة مرات مما تكون عليه أثناء الهجوم الدفاعي.

هذا ما تبدو عليه الخطة الأمريكية لهذا الصراع بشكل عام.

إن روسيا الغبية سياسياً وقصيرة النظر وعديمة المبدأ، التي اعتادت على حل جميع مشاكل سياستها الخارجية فقط بقوة السلاح، غير قادرة على مقاومة هذه السياسة الماهرة

لأمريكا، وبالتالي ليس من المتوقع أن تكون قادرة على الهروب من الفخ الذي سقطت فيه في أوكرانيا.

وبالتالي، في الوقت الحالي، لا يتوقع خفض التصعيد بشكل كبير. نعم، من الممكن أن يتم إعلان نوع من وقف إطلاق النار لفترة قصيرة، والذي سيستمر بمزيد من التصعيد، ولكن حتى هذا غير مرجح.

المحتويات

آن لكم أيتها الفصائل أن تقلبوا لجميع الخونة ظهر المجن فلم يعد لديكم ما تخسرونه

الأستاذ خالد سعيد

منذ الأيام الأولى لعملية طوفان الأقصى كان واضحا خذلان الجميع لأهل غزة، بل إن منهم من لم يكتف بعار صمته المخزي، فراح يسارع في التواطؤ والتآمر والمشاركة في الحرب كما فعل حكام مصر وقطر والأردن والإمارات وتركيا، وكأنهم يريدون أن يستثمروا اللحظة في خدمة أسيادهم، بتصفية القضية، والتخلص من كل نفس طاهر عزيز مجاهد، وطمس كل معلم للإباء والكرامة يفضح تأمرهم وخيانتهم، فهم لا يتعاملون مع قضية فلسطين إلا بحسب ما يميله عليهم أسيادهم، ولهذا فهم لا يخجلون إذ ينظرون بعيونهم ويسمعون بآذانهم ما يجري على أرض غزة من إبادة وسحق وفناء دون أن يحركوا ساكنا، يكبلون الجيوش ويمنعونها من التحرك، ويحاربون كل مسعى من شأنه أن يستنفرها للقيام بواجبها، ويمنعون في خيانتهم حين يساوون بين الضحايا وقائلهم، فيمارسون دور الوساطة بين أهل فلسطين ويهود، بإيعاز من دول الكفر بحسب ما يصرحون هم بألسنتهم، وهم في وساطتهم هذه أقرب إلى يهود، حيث يساوون أهل فلسطين على دمائهم وعلى قوتهم لإجبارهم على التنازل عن الأرض المباركة والمسجد الأقصى لصالح يهود، وفي سياق الضغط والمساومة تأتي حوارات القاهرة بين منظمة التحرير وسلطتها وبين باقي الفصائل بحجة الترتيب لإدارة غزة، والتي لا تخرج عن كونها ضمن الرؤية الأمريكية للحل، وبهدف التضييل وامتصاص الاحتقان في بلاد المسلمين، وتنفيس مشاعر التعاطف مع إخوانهم في فلسطين، ينشطون في تحركاتهم في إطار المساعدات الإنسانية، وكأن أهل غزة بحاجة للغذاء والدواء فقط، وإن فعلوا وقدموا شيئا من ذلك فبالقدر الذي يأذن به يهود، قاتلهم الله أنى يؤفكون!

منذ الإعلان عن محور المقاومة، ورفع شعار "وحدة الساحات"، والذي ظل ينفخ في نفسه سنوات، حتى توهم البعض أنه قد رتب أمره، وأعد عدته للانقضاض على كيان يهود والقضاء عليه مرة واحدة، فيصبح أثرا بعد عين ونسيا منسيا، فإذا به يتهاوى عند أول اختبار، وينكشف زيفه عند أول محك حقيقي بعد عملية طوفان الأقصى، حيث تركت غزة وحدها تواجه غطرسة يهود وآلتهم العسكرية القاتلة والمدمرة، والمدعومة بكل قوة وبشكل مطلق من الغرب الكافر، حتى تلك التحركات والعمليات التي نفذتها أطراف المحور المختلفة، سواء حزب إيران في لبنان، أو الحوثيون في اليمن، أو الفصائل العراقية

على مدار 14 شهرا من الحرب على غزة، لم تتجاوز كونها عمليات مشاغلة لكيان يهود، وليست عمليات حاسمة بهدف القضاء عليه وتحرير فلسطين، فالضربات محسوبة، والأهداف مدروسة بحيث لا تتعدى الضغط على يهود، وإرغامهم على البقاء ضمن مخطط أمريكا ورؤيتها للمنطقة، أمريكا التي قادت حرب الإبادة على غزة من أول يوم، كما أن تلك العمليات لا تعدو كونها عملية تضليل لجماهير الأمة التواقئة لنصرة الأرض المباركة، وتتحرق شوقا للجهاد وقتال يهود، وإلا لماذا يحصر قتال يهود في منظمات وفصائل بينما جيوش المسلمين موجودة؟!

وبعد توقيع اتفاق ضمان حماية وأمن كيان يهود في لبنان، بين حزب إيران وكيان يهود بأمر من أمريكا ورضا من إيران، لم يعد مجال للشك بأن المحور كان مجرد كذبة، وأن وحدة الساحات لم تكن إلا سرايا حسبه السذج ماءً، فأصابهم بخيبة أمل كبيرة، ولكن لم الاستغراب؟! فهذه نتيجة حتمية للركون للأنظمة العميلة والارتباط بها، سواء المطبوعون أو من زعموا الممانعة والمقاومة، الأمر الذي لم ننفك نحذر منه، ونصح كل مخلص بأن يتعد عن تلك الأنظمة صنيعة الاستعمار، وأدواته العابثة في بلادنا، والحارس الأمين لمصالحه.

بدون مجاملة أو مكابرة ما حدث ويحدث في غزة لا ريب أنها عملية استئصال لشأفة الجهاد والمجاهدين بكل ما تعنيه الكلمة، ولا علاقة له بفصيل أو شخص ما، ورغم فداحة الكارثة وعظم الجريمة، إلا أننا لم نشهد أي تحرك على مستوى التضحيات الجسيمة التي تقدم من أهل غزة حتى يومنا هذا، وأمام هذه الجريمة ما زالت ما تسمى بفصائل المقاومة تتعامل بالعقلية نفسها والأساليب ذاتها، وكأن الاستهداف والاعتقال والتدمير والإبادة، والسحق والطحن لكل مقدرات أهل فلسطين لم يغير فيهم شيئا، يجعلهم يراجعون أمرهم، ويعيدون النظر في علاقتهم بتلك الأنظمة المجرمة، وما جرت به هذه العلاقة على فلسطين وأهلها من مصائب، واستغلال تضحيات أهل فلسطين وجهادهم ودمائهم في تمرير مخططات الكافر المستعمر، ثم يصورون خيانتهم على أنها انتصار، وهذا دأبهم على مدار عمر القضية.

آن الأوان لهذه الفصائل أن تقطع علاقتها بتلك الأنظمة العميلة، والتوقف عن تبييض صفحاتها السوداء أمام أمتنا الكريمة، وأن لها أن تدرك أن هذه العلاقة سبب رئيس في تخدير الأمة وأهل القوة والمنعة فيها، بينما الدماء تنزف والأشلاء تتناثر، والمساجد

تقصف على مصليها، والمنازل تدك فوق رؤوس ساكنيها دون أن تجد من ينصرها، ويرفع آلة القتل والإجرام عنها، فحالة الخذلان التي نشكو منها في فلسطين إنما هي بسبب هذا الركون المشين لتلك الأنظمة، والامتناع عن مخاطبة الأمة الخطاب الذي يحرك فيها عقيدتها، ويدفعها للتحرر والتخلص من أنظمة العار والشنار.

آن لكم أيتها الفصائل أن تقبلوا لجميع العملاء والخونة ظهر المجن، فجميعهم قد رموكم ورموا أهل فلسطين عن قوس خيانة واحدة، لا فرق بين مطيع وممانع، آن لكم أن تقبلوا الطاولة على رؤوس الجميع، فما عاد لديكم ما تخسرونه، آن لكم أن تصارحوا أمتكم بحقيقة حكامها، وأن تتوقفوا عن لغة المصالح التي تتحدثون بها، فلا خير يرتجى من هذه الأنظمة، وإن الدماء المسفوحة أعظم من كل مصلحة.

لا ينبغي لأحد أن يتوهم من كلامنا هذا أن المسؤولية تقع على الفصائل، بل المسؤولية دائما وأبدا تتحملها الأمة الإسلامية، وهي ملزمة بالتحرك والقيام بواجبها تجاه فلسطين وأهلها، فالقضية أكبر من كل الفصائل ولو اجتمعت.

وعلى الأمة أن تتجاوز الجميع، وتدرك أن طريق تحرير فلسطين يبدأ بتحررها من حكامها العملاء، وجمع كلمتها وتوحيد صفها في كيان واحد، دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، بها يداس على كيان يهود، ويقطع دابر المستعمر الكافر من بلادنا، وإلا فإن معاناة أمتنا مستمرة، ومأساة فلسطين وأهلها باقية ولن تنتهي ما بقيت أنظمة العمالة والخيانة قائمة.

[المحتويات](#)

حزب التحرير يدعو إلى تحرير أراضي المسلمين من الاستعمار

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية باكستان

لقد أصبح حزب التحرير موضوعاً للنقاش المجتمعي ضمن الدوائر المؤثرة في باكستان. إن النقاش يشمل ما إذا كان ينبغي تطبيق المعالجات الشرعية للمشاكل التي يطرحها حزب التحرير من أجل الهروب من الأزمات العديدة التي تواجهها باكستان. وهناك نقاش نشط حول حزب التحرير نفسه، بما في ذلك حظه في باكستان والموقف القاسي ضده من حيث الاضطهاد والمضايقة والسجن. ومن أجل إجراء نقاش مثمر، فإن النقاط التالية موضع نظر من جانب الوجهاء بشكل عام وصناع السياسات والصحفيين ومنظمات حقوق الإنسان والأوساط القانونية بشكل خاص.

أولاً: حزب التحرير يدعو إلى تحرير أراضي المسلمين من الاستعمار. تعني كلمة التحرير في اللغة العربية انعتاق أو التخليص من العبودية. يدعو حزب التحرير إلى تحرير الأراضي الإسلامية من أفكار المستعمر وأنظمتها وأحكامه، ومن سيطرة الدول المستعمرة ونفوذها.

يعمل الحزب بغية إنهاء الأمة الإسلامية وتحريرها برفع الأمة فكرياً عن طريق إيجاد أفكار الإسلام ومفاهيمه بين المسلمين. وعلى هذا النحو، فإن حزب التحرير هو حزب سياسي مبدؤه الإسلام. إن قيام حزب التحرير كان استجابةً للآية التالية من القرآن الكريم: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ لماذا إذن لا يسمح لحزب التحرير بالدعوة إلى تحرير أراضي المسلمين من الاستعمار؟

ثانياً، يرفض حزب التحرير الاستعمار الاقتصادي لأراضي المسلمين. ويؤكد الحزب أن طريقة الحصول على قروض أجنبية للتمويل تشكل خطراً على أي بلد. في الماضي، كانت القروض وسيلة للاستعمار المباشر لبلد ما. اليوم، تعد القروض طريقة رئيسية لتوسيع نفوذ المستعمرين و سيطرتهم على البلدان. إن القروض على الربا تلقي البلاد في فخ الديون

العميقة. ثم تفرض المؤسسات المالية الاستعمارية، مثل صندوق النقد الدولي، شروطاً تزيد من سوء الأوضاع الاقتصادية. تسمح الشروط للشركات الأجنبية باستغلال المواد الخام والسيطرة على الأسواق المحلية بسلعها عالية القيمة. تقيد الشروط الصناعة المحلية بإنتاج سلع منخفضة القيمة للأسواق الخارجية. تفرض الشروط خصخصة صناعة الدولة والملكية العامة مثل النفط والكهرباء، مما يحرم بيت المال من الأموال.

منظمات مثل صندوق النقد الدولي هي أدوات في أيدي القوى الكبرى، وخاصة أمريكا، التي تستغلها لتحقيق مصالحها الخاصة. إنها وسيلة لإيجاد سيطرة لهذه الدول المستعمرة على المسلمين وبلادهم. وهذا غير مسموح به وفقاً للشريعة الإسلامية، وهذا حرام عملاً بقاعدة (الوسيلة إلى الحرام محرمة). يدعو حزب التحرير إلى تطبيق الأحكام الشرعية المتعلقة بالاقتصاد من أجل إنهاء الاستعمار الاقتصادي. فلماذا لا يسمح لحزب التحرير بالدعوة إلى إنهاء الاستعمار الاقتصادي في بلاد المسلمين؟

ثالثاً، يرفض حزب التحرير الاستعمار العسكري لأراضي المسلمين. ويؤكد الحزب أنه لا يجوز للمسلمين أن يعقدوا اتفاقيات عسكرية مع الدول الاستعمارية، كاتفاقيات الدفاع المشترك، والأمن المتبادل، وما يلحق بذلك من التسهيلات العسكرية، أو تأجير القواعد، أو المطارات أو الموانئ. كما لا تجوز الاستعانة بالدول الكافرة، ولا بجيوشها، ولا أخذ قروض أو مساعدات من هذه الدول الاستعمارية.

يعارض حزب التحرير سياسياً الاستعمار العسكري على أساس الإسلام. وكذلك فإن الرسول ﷺ قد منع المسلمين من الاستعانة بالدول الكافرة، حيث نهى عن الاستئذان بآثار المشركين لقوله ﷺ، «لَا تَسْتَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ» [رواه أحمد]. والنار كناية عن الحرب، وقال: «فَإِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ» [صحيح ابن حبان]. فلماذا لا يسمح لحزب التحرير بالدعوة إلى إنهاء الاستعمار العسكري في بلاد المسلمين؟

رابعاً، يرفض حزب التحرير الاستعمار السياسي لأراضي المسلمين. بعد هدم الخلافة على أيدي القوى الاستعمارية، تم تقسيم أراضي المسلمين إلى أكثر من خمسين دولة صغيرة، كجزء من سياسة (فرق تسد). يؤكد الحزب أن المسلمين أمة من دون الناس، ويجب أن

يكونوا وحدة واحدة في دولة واحدة، وكيان واحد. يجب العمل على توحيد جميع أراضي المسلمين في دولة واحدة في دولة الخلافة.

ويدعو حزب التحرير إلى الوحدة السياسية لأراضي المسلمين على أساس الإسلام. وورد في القرآن الكريم ، ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ . قال النبي (صلى الله عليه وسلم) « أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ آبَاءَكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ، إِلَّا بِالتَّقْوَى» [أحمد]. فلماذا لا يسمح لحزب التحرير بالدعوة إلى التوحيد السياسي لأراضي المسلمين؟

خامساً: يرفض حزب التحرير الاستعمار الثقافي لبلاد المسلمين. بعد هدم الخلافة وضع المستعمرون المناهج والمقررات التعليمية من وجهة نظر مبداهم الرأسمالية، وهي مبدأ فصل الدين عن الدولة، وفصل الدين عن الحياة، "دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله" وبناء على ذلك كان الإنسان هو الذي يضع نظامه في الحياة.

إن رفض حزب التحرير للاستعمار الثقافي لبلاد المسلمين ينطلق من وجهة نظر الإسلام، ففي الإسلام الله سبحانه هو المشرع وهو وحده الذي وضع النظام للبشر، وجعل الدولة جزءاً من أحكام الإسلام، وفي الشريعة الإسلامية فإن المسلم مقيد بأداء جميع أعماله وفقاً لأحكام الشريعة، وورد القرآن الكريم، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ . فلماذا لا يُسمح لحزب التحرير بالدعوة إلى إنهاء الاستعمار الثقافي في بلاد المسلمين؟

وختاماً فإن حزب التحرير حزب سياسي مبدؤه الإسلام، ويقتصر عمله على العمل السياسي والفكري، التزاماً بطريقة الرسول ﷺ في حمل الدعوة في مكة، وكل موافقه السياسية والفكرية تنطلق من الإسلام، ويعمل على إنهاء كل أشكال الاستعمار في بلاد المسلمين، ويعمل على توحيد بلاد المسلمين تحت نظام الحكم الإسلامي الخلافة. ومن أجل حوار صادق ومثمر فإن المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية باكستان يوجه دعوة حارة لكل من يرغب في مزيد من المعلومات عن حزب التحرير.

[المحتويات](#)

جواب سؤال: طلب النصرة وإعطاء النصرة ونصر الله

السؤال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وفقكم الله واثابكم، هناك طلب النصرة وهناك الاستجابة أو إعطاء النصرة وهناك نصر الله هل الاستجابة هي النصر؟ كما ورد في السيرة على ما أتذكر: قل ابن هشام فلما أراد الله نصر عبده ساق له نفرا من أهل المدينة وهل النصر يلزم الدولة الناشئة القادمة بإذن الله وهي تقلب الموازين وتجمع الأمة تحت راية لا إله الا الله محمد رسول الله وتخوض الحروب إن هاجمنا الغرب؟ وهل يمكن أن يكون النصر في شكله المحسوس الملموس كما وقع في بدر بالملائكة وفي الخندق بالريح أم يكون في شكل المعونة والتأييد والتهيئة وقذف الرعب في قلوب العدو؟ المعذرة عن تفرغ السؤال وجزاكم الله خير الجزاء) انتهى.

والجواب: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته،

1- النصر يتخذ أوجهاً متعددة، فظهور فكر الدعوة على غيره من الأفكار هو وجه من أوجه النصر، والتفاف الناس حول الدعوة وتأييدها هو وجه من أوجه النصر، وثبات حملة الدعوة على دعوتهم هو وجه من أوجه النصر... وهكذا.

2- ومن أوجه النصر استجابة أهل القوة والمنعة بإعطاء النصرة للدعوة، ولكن النصر بمعناه الكامل لا يتحقق إلا بتحقيق هذه النصرة ووصول الحزب إلى الحكم بإقامة الدولة وتطبيق الإسلام وحمل الدعوة... فالنصر في سياق الدعوة معناه الكامل هو وجود نقطة الارتكاز، أي قيام الدولة لأنه دون قيام الدولة لا يوجد الإسلام في معترك الحياة... فوجوه النصر الأخرى وإن كان فيها خير إلا أنها لا تحقق وجود الإسلام في معترك الحياة، بل لا بد من قيام الدولة والحكم بالإسلام عملياً حتى يوجد الإسلام في معترك الحياة ويوجد النصر بمعناه الكامل الشامل...

3- إننا على يقين بأن دولة الخلافة الراشدة الثانية القادمة ستقوم وتبقى قائمة وتقود الأمة إلى النصر والتمكين، وذلك لأن الأدلة المبشرة بقيامها تدل على أنها تبقى وتتركز وتحكم بالعدل، فمثلاً:

- يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾. وهذه الآية وإن كانت عامة إلا أنها تنطبق أيضاً على دولة الخلافة القادمة بإذن الله، وواضح من الآية حصول التمكين والأمن، وهذا لا يكون إلا بثباتها وانتصارها على أعدائها.

- جاء عند الإمام أحمد، ومسند الطيالسي من حديث حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّكُمْ فِي النُّبُوءَةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونُوا، ثُمَّ يَرْفَعَهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوءَةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونُوا، ثُمَّ يَرْفَعَهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ جَبْرِيَّةً، مُلْكًا عَاصِيًا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعَهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوءَةِ»، ثُمَّ سَكَتَ. ولا معنى لوجود الخلافة الثانية على منهج النبوة إن لم تثبت وتستقر.

- أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقَاتِلَ الْمُسْلِمُونَ الْيَهُودَ، فَيَقْتُلُهُمُ الْمُسْلِمُونَ...»، وفي لفظ آخر قال ﷺ: «تَقَاتِلُكُمْ يَهُودُ، فَتُسَلِّطُونَ عَلَيْهِمْ»، وهذا يعني اقتلاع دولة يهود من جذورها، ولا يتحقق ذلك في الأرجح إلا بقيام دولة الخلافة الثانية واستقرارها وانتصارها.

- روى أحمد في مسنده والحاكم وصححه ووافقه الذهبي عن أبي قبيل، قال: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: فَقَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَكْتُبُ، إِذْ سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّ الْمَدِينَتَيْنِ تُفْتَحُ أَوَّلًا؟ فَسُطْنَطِينِيَّةٌ أَوْ رُومِيَّةٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَدِينَةُ هِرْفَلٍ تُفْتَحُ أَوَّلًا، يَعْنِي فَسُطْنَطِينِيَّةً». وقد فُتحت القسطنطينية، وُسْتُفْتَحَ رُومًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ... وهذا يتصور بقيام دولة الخلافة الثانية واستقرارها...

- أخرج أحمد في مسنده عن تميم الداري قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَلَا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدْرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِدَلِّ دَلِيلٍ عِزًّا يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ وَدُلًّا يُذِلُّ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ...». وأخرج نحوه البيهقي في السنن الكبرى وكذلك الحاكم في مستدركه. وهذا يعني أن دولة الخلافة الراشدة الثانية ستثبت وتستقر وتتوسع لتشمل الدنيا بأسرها...

4- لكن المذكور في الأعلى لا يعني أن دولة الخلافة ستنتصر في كل معركة تخوضها، فقد تخسر معركة هنا ومعركة هناك، ولكن يكون لها النصر في النهاية، أي قد تخسر معارك لكنها بإذن الله لا تخسر الحرب، تماماً مثلما كان شأن دولة الإسلام الأولى، فقد خسرت بعض المعارك لكن النصر في الحرب كان حليفها حتى حكمت العالم القديم في أغلبيه...

5- أما بالنسبة لاستفسارك: (وهل يمكن أن يكون النصر في شكله المحسوس الملموس كما وقع في بدر بالملائكة وفي الخندق بالريح أم يكون في شكل المعونة والتأييد والتهيئة وقذف الرعب في قلوب العدو؟)، فكل ذلك ممكن الحصول، والأمر فيه إلى الله سبحانه، فهو ناصر عباده المؤمنين بجنود من عنده،

﴿وَمَا يَعْلَمُ جُ نُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾. ولكن الحكم الشرعي يوجب علينا الإعداد اللازم لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾.

آمل أن يكون في هذا الكفاية والله أعلم وأحكم.

أخوكم عطاء بن خليل أبو الرشتة

22 جمادى الأولى 1446 هـ

الموافق 24/11/2024 م

#أمير_حزب_التحرير

[المحتويات](#)

جواب سؤال: أحداث سوريا وسقوط نظام الأسد

السؤال:

نشرت الشرق الأوسط في 2024/12/8م: (وسقط نظام الأسد: أعلنت المعارضة السورية، اليوم الأحد، أنها حررت دمشق وأسقطت حكم الرئيس بشار الأسد الذي امتد 24 عاماً. وورد في بيان المعارضة على شاشة التلفزيون الرسمي: "تم بحمد لله تحرير مدينة دمشق وإسقاط الطاغية بشار الأسد". وأضافت المعارضة أنه تم إطلاق سراح جميع المعتقلين).

وكانت هيئة تحرير الشام قد بدأت الهجوم في الشمال السوري بعنوان "ردع العدوان" في 2024/11/27، وتبعها الجيش الوطني السوري في هجومه بعنوان "فجر الحرية" في 2024/11/30.. وتمت السيطرة على حلب بالإضافة إلى إكمال السيطرة على كل مناطق إدلب، ثم حماة، وحمص.. واليوم دمشق.. وكل ذلك في نحو عشرة أيام.. فما حقيقة ما يجري في سوريا؟ وشكراً.

الجواب:

حتى تتضح الأمور لا بد من النظر في الحقائق التالية:

أولاً: الفصائل التي بدأت الهجوم: بحسب بي بي سي، 2024/11/28 فإن الفصائل المشاركة في الهجوم هي "غرفة عمليات الفتح المبين"، والتي تقودها هيئة تحرير الشام وتضم الجبهة الوطنية للتحرير المدعومة من تركيا، وجماعة جيش العزة... وكذلك الجيش الوطني السوري، والذي يمثل تحالفاً لفصائل معارضة مدعومة من تركيا ولا يخطر في غرفة عمليات الفتح المبين.. وبذلك فإن جل الفصائل المشاركة في الهجوم هي فصائل تابعة لتركيا وموالية لها، فالجيش الوطني صناعتها، وهيئة تحرير الشام تحت سمع وبصر تركيا، والتقارب بين الهيئة وتركيا لافت لنظر كل ذي عينين.

ثانياً: إن هذه التحركات التي كانت في البداية أشبه برسالة تأديب إلى بشار لأنه لم يستجب لطلبات أردوغان حيث طلب من الرئيس الروسي بوتين: (العمل على دفع محادثات التطبيع بين أنقرة ودمشق وأن يقبل بشار الدعوة التي وجهها إليه للقائه... رويترز 2024/10/25)، إلا أن بشار لم يستجب بل طلب سحب القوات التركية واشترط وماتل، وأكد لافروف الوسيط الروسي ذلك وقال لصحيفة حريات التركية يوم 2024/11/1 أن بشار يطلب انسحاب القوات التركية.. أن العقبة الرئيسية أمام ذلك هي وجود القوات التركية في شمال سوريا" فغضب أردوغان وأعطى الضوء الأخضر للهيئة

والجيش الوطني للتحرك: (وتقول مصادر من المعارضة على اتصال بالمخابرات التركية إن أنقرة أعطت الضوء الأخضر للهجوم. دوتشي فيليه الألمانية، 2024/11/30).

ثالثاً: لكن هذا التحرك وإن كان في البداية لتحرير مناطق خفض التصعيد حول إدلب مدفوعاً بعدم استجابة بشار بعروض تركيا عليه للتفاوض من أجل حل سياسي بينه وبين المعارضة، إلا أن قطاعات كبيرة من الشعب التي تعاني من ظلم بشار قد استغلت ذلك وانطلقت في جميع الجبهات، ولم تقف عند حدود ما خطط له أصلاً في خطوط خفض التصعيد حول إدلب، بل تجاوزت ذلك في مختلف مناطق سوريا.. ولأن الجيش السوري كان هو الآخر يعاني من ظلم بشار ولا فنانة لديه بالدفاع عنه، لذلك توالت انسحاباته.. ومن ثم دخلت قطاعات الشعب المتحركة بعد مناطق خفض التصعيد إلى حلب وحماة ثم حمص وأخيراً وصلت تحركات الشعب السوري إلى دمشق، وكل ذلك تم بتسارع في عشرة أيام منذ انطلاق التحركات في 2024/11/27.

رابعاً: مواقف الأطراف الإقليمية والدولية

1- أما إيران وروسيا: فصدمتا بما يحدث وقامت روسيا بتعزيز الأمن في قاعدة حميميم الجوية وطرطوس البحرية وأجرى البلدان اتصالاً بينهما (بحث وزير الخارجية الإيراني عراقجي مع نظيره الروسي لافروف التطورات في سوريا، ... الأناضول، 2024/11/30).

وعقب هذا الهجوم تحركت إيران دبلوماسياً لوقفه وحل الإشكاليات مع تركيا، فوصل وزير خارجيتها عباس عراقجي إلى أنقرة يوم 2024/12/2، واجتمع مع نظيره التركي حقان فيدان.. الذي تحدث مع نظيره الأمريكي بلينكن فقال: ("إن العملية السياسية بين النظام والمعارضة يجب أن تفضي إلى نتائج إيجابية من أجل السلام والهدوء في سوريا"...

الأناضول 2024/12/1).

2- وأما تركيا: فقد كانت تريد الحل السياسي مع بشار بالتفاوض السلمي، كما كانت أمريكا تريد ذلك، لكن بشار ظن أنه يمكنه الحصول على ميزات بأن لا يستجيب بسرعة، فكانت أجوبته على عروض أردوغان فيها المماثلة، ظناً منه أن ذلك لن يغضب أمريكا، ويبدو أن أردوغان تضايق من ذلك، فأخذ موافقة أمريكا بأن يلحق بشار درساً فيكون الحل التفاوضي في أجواء قتالية ظاهرها النصر لأردوغان على بشار.. وعليه فقد دفع فصائل المعارضة للهجوم مع دعمهم بما يلزم من سلاح وبمعلومات استخبارية:

أ- قال أردوغان يوم 2024/10/25 للصحفيين بعد لقائه بوتين على هامش مؤتمر بريكس في قازان إنه ("طلب من الرئيس الروسي بوتين العمل على دفع محادثات التطبيع

بين أنقرة ودمشق وأن يقبل بشار الدعوة التي وجهها إليه للقائه"... رويترز
(2024/10/25).

ب- وقد أجاب الوسطاء الروس أردوغان أكثر من مرة أن هناك شروطا لبشار أسد للاجتماع به والتطبيع معه، منها سحب القوات التركية من سوريا.. وأكد لافروف وزير خارجية روسيا لصحيفة حريات التركية يوم 2024/11/1 أن "كلا من تركيا وسوريا تبديان اهتماما جديا باستئناف الحوار من أجل تطبيع العلاقات، وأن العقبة الرئيسية أمام ذلك هي وجود القوات التركية في شمال سوريا". فهذا يدل على تعنت بشار الذي استغل موقف أردوغان المتهالك على التطبيع، وكذلك استغل دعم الدول العربية له فرأى أن أمريكا ما زالت تريده لأنها لم تجد بديلا عنه!

ج- وعندما استيأس النظام التركي من الحل التفاوضي مع بشار في ظل هذه الظروف، أخذ موافقة أمريكا على أن يتم الحل التفاوضي بمقدمة عسكرية ضاغطة على بشار فحرك أردوغان الفصائل المسلحة منذ يوم 2024/11/27 ويدل على ذلك أن النظام التركي هو الذي سمح لها بأن تنطلق للضغط على نظام بشار أي بضوء أخضر من تركيا (وتقول مصادر من المعارضة على اتصال بالمخابرات التركية إن أنقرة أعطت الضوء الأخضر للهجوم. دوتشي فيلييه الألمانية، 2024/11/30)؛ وذلك لكي يقبل بشار الجلوس مع أردوغان والتطبيع مع تركيا والمصالحة مع المعارضة.. ثم الحل السياسي وفق المواصفات الأمريكية! أي "مرحلة جديدة" لسوريا كما قال أردوغان خلال اتصال هاتفي مع الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش (شدد الرئيس التركي طيب أردوغان، الخميس، على أن سوريا تدخل مرحلة جديدة يجري إدارتها بهدوء... عربي 21، 2024/12/5)

3- وأما أمريكا: فلم تتفاجأ بهجوم المعارضة السورية، وقال مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان: (لم يفاجئنا استغلال المعارضة السورية المسلحة للظروف الجديدة. الجزيرة نت، 2024/12/1)، ولم تبد انزعاجاً، فوفق ما نقلته الجزيرة نت، 2024/12/1 عن البيت الأبيض قوله: (نراقب الوضع في سوريا وأجريننا اتصالات مع عواصم إقليمية خلال الساعات الـ48 الماضية...)، (وقال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي شون سافيت ("الولايات المتحدة، تحث مع شركائها وحلفائها، على خفض التصعيد وحماية المدنيين والأقليات، وبدء عملية سياسية جادة وموثوقة يمكن أن تنهي هذه الحرب الأهلية مرة واحدة وإلى الأبد من خلال تسوية سياسية تتفق مع قرار مجلس الأمن رقم 2254". آرتي، 2024/12/1).. وذكرت الجزيرة على موقعها في 2024/12/2: (أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً قالت فيه "إن التصعيد الحالي يؤكد الحاجة الملحة

إلى حل سياسي للنزاع بقيادة سورية، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254"، في إشارة إلى القرار الأممي لعام 2015 الذي أقرّ عملية السلام في سوريا ولم ينفذ حتى اليوم.. وهو ينص على بدء محادثات السلام بسوريا في كانون الثاني/يناير 2016، وفي حين أكد أن الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلاد دعا لتشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برعاية أممية مطالباً بوقف أي هجمات ضد المدنيين بشكل فوري.. ونشرت الحرة على موقعها في 2024/12/4: (واعتبر بليكن أن الأهم في الوقت الحالي.. الدفع بعملية سياسية تمضي قدماً بناءً على قرار مجلس الأمن الدولي، في محاولة لحل وإنهاء الحرب الأهلية في سوريا).. وقد نشرت وكالة خبر للأخبار على موقعها في 2024/12/7: (قالت الخارجية التركية: أبلغنا بليكن بضرورة إجراء الحكومة السورية حواراً مع المعارضة).

4- أما كيان يهود: فقد ذكرت يورو نيوز عربية، 2024/11/30 ما يلي: (خرج رئيس الوزراء (الإسرائيلي)، بنيامين نتنياهو، مساء الثلاثاء الماضي، ليعلن أمام (الإسرائيليين) قبوله وقف إطلاق النار مع حزب الله. وفي خطابه، لم ينس نتنياهو الإشارة إلى الرئيس السوري، بشار الأسد، وقال في كلمته "الأسد يلعب بالنار". ولم تمض ساعات على تلك الكلمة، حتى أطلقت الفصائل السورية الهجوم المنسق ضد قوات الأسد في شمالي سوريا، وهو الأمر الذي أثار تساؤلات كثيرة. وعقد نتنياهو اجتماعاً أمنياً خاصاً بالتطورات في الشمال السوري، وهو أمر غير معتاد بالنسبة إلى أمر كهذا، وفق وسائل إعلام إسرائيلية).. ثم نقلت الجزيرة نت، 2024/12/1، أن صحيفة ידיعوت أحرونوت قالت: (إن الجيش (الإسرائيلي) منع طائرة إيرانية من الهبوط في سوريا للاشتباه بأنها تحمل أسلحة لحزب الله اللبناني)، وكان كيان يهود يريد منع إيران من العودة بزخم للمسرح السوري بذرائع حمل أسلحة للحزب في لبنان، ومن ثم لا يريد تركيزاً عسكرياً لإيران أو حزب إيران في سوريا ومن ثم في لبنان.

خامساً: والخلاصة.. فعلى ضوء ما بيناه أعلاه هي كما يلي:

1- إن الجهة التي تحكمت في بدء انطلاق الهجمات نحو مناطق خفض التصعيد في سوريا هي تركيا ومن ورائها أمريكا.

2- إنهما يريدان من ذلك (بدء عملية سياسية جادة).. (مرحلة جديدة).. لترتيب أمر النظام الجديد في سوريا.. وأعيد بعض التصريحات للمسؤولين الأمريكيين والأتراك في ذلك:

(وقال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي شون سافيت ("الولايات المتحدة، تحث مع شركائها وحلفائها، على خفض التصعيد وحماية المدنيين والأقليات، وبدء عملية سياسية جادة وموثوقة يمكن أن تنهي هذه الحرب الأهلية مرة واحدة وإلى الأبد من خلال تسوية سياسية تتفق مع قرار مجلس الأمن رقم 2254". آر تي، 2024/12/1). (شدد الرئيس التركي طيب أردوغان، الخميس، على أن سوريا تدخل مرحلة جديدة يجري إدارتها بهدوء... عربي 21، 2024/12/5)

3- إنهم وإن لم يبينوا ما يقصدونه من الحل السياسي الذي تؤدي له تلك الهجمات إلا أن واقع تعدد القوى المتصارعة الآن في الجبهات يمكن أن يرجح أن الذي ترتب له أمريكا وأتباعها هو نظام سوري ائتلافي بين تلك القوى يخلف نظام الطاغية الذي زال، وتكون فيه مناطق ذات حكم ذاتي أشبه بالحكم الذاتي للمنطقة الكردية في العراق..

4- إن أمريكا وهي المتحكمة في الحل ستجعله يحقق ليهود مصالحهم كما ضمنته لهم أمريكا في اتفاق وقف إطلاق النار بين يهود ولبنان فجر 2024/11/27 وذلك في اليوم نفسه لانطلاق المجابهة العسكرية في سوريا، ومن ثم منع إيران من العودة بزخم عسكري للمسرح السوري في دعم حزبها في لبنان، أي قطع التواصل العسكري البري بين إيران وحزبها في لبنان.

هذه هي الأمور التي تدل عليها تصريحات المسؤولين الأمريكيين والأتراك المبينة أعلاه لانطلاق الهجمات في سوريا.

سادساً: وأخيراً فإن ما حدث ويحدث في سوريا اليوم من دماء سفكت ومساكن هدمت وعائلات شردت لأمر مؤلم، خاصة وأنه لإيجاد حل سياسي ومرحلة جديدة لا تبعد كثيراً عن الأنظمة العلمانية المدنية القائمة في بلاد المسلمين بعد أن تمكن الكفار المستعمرون وعملاؤهم من القضاء على نظام الحكم في الإسلام (الخلافة) قبل مئة عام.. ومن ثم تداعت علينا الأمم كتداعي الأكلة على قصبعتها.. ومع ذلك فستعود الأمة عزيزة كريمة كما كانت، وستعود الخلافة الراشدة من جديد بإذن الله.. ولكن سنة الله اقتضت أن لا ينزل علينا ملائكة من السماء تقيم لنا خلافة ونحن قاعدون بل بأيدي رجال آمنوا بربهم وزادهم هدى.. وإننا لا نفتقد مثل هؤلاء سواء أكانوا في الجيش أم في المعارضة حتى وإن قتلوا، خاصة وأن المتابع للأحداث، وقد مضى عليها عشرة أيام يرى أن المقاومين للنظام ليسوا فقط من بدأوا تلك المواجهة مع النظام كأتباع تركيا ومن ورائها أمريكا لتحقيق التغيير العلماني بنقله من كتف إلى كتف... بل اختلط في

المواجهات آخرون اکتوا بظلم النظام يريدون تغييره لتحقيق رغبات الشعب السوري المسلم.. فلهؤلاء نوجه النداء: أن يبذلوا الوسع في إحباط الحلول السياسية العلمانية الفاسدة التي يريد الكفار المستعمرون وعملاؤهم.. فلا تضییع تضحياتهم في تلك الأحداث لتكون أثراً بعد عين! وأن ينصروا العاملين لإقامة حكم الإسلام، الخلافة الراشدة، فيكون لهم الأجر الكبير والفوز العظيم.. ومن ثم يكونون ممن حقت لهم البشري ﴿نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

السادس من جمادى الآخرة 1446هـ

2024/12/8م

#أمير_حزب_التحرير

[المحتويات](#)

بيان صحفي مهم: عربة كيان يهود وغاراته الحاقدة على أرض الشام، إجرام مستمر لن يوقفه ويكسر قرن كيانه إلا حكم الإسلام ودولته الخلافة

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا

منذ سقوط الطاغية أسد في الثامن من الشهر الجاري وقطعان كيان يهود تصول على أرض الشام، وطائراته تعربد في سمائها، بغارات جوية حاقدة طالت عدداً من المدن والبلدات والمواقع العسكرية، حتى وصلت إلى مدينة دير الزور شرق سوريا، وقد تركزت هذه الهجمات الحاقدة المجرمة على مستودعات الأسلحة، وكتائب الدفاع الجوي في المناطق الوسطى والجنوبية، ومراكز الأبحاث العلمية العسكرية، ومطارات عسكرية، بما في ذلك مطار المزة العسكري في ريف دمشق. فقد كشف جيش الكيان، الثلاثاء 2024/12/10م، عن "تنفيذه ضربات جوية ضد ما يقرب من 80% من القدرات العسكرية السورية، في واحدة من أعنف العمليات الهجومية لسلاح الجو (الإسرائيلي)".

وقد وصل توغل الكيان العسكري في جنوب سوريا إلى نحو 25 كيلومترا إلى الجنوب الغربي من العاصمة دمشق، وأظهرت خرائط سيطرة جيش كيان يهود على قمة جبل الشيخ، وعدد من القرى والبلدات داخل المنطقة منزوعة السلاح، بعمق يصل إلى 18 كيلومترا داخل الأراضي السورية. وقالت إذاعة الكيان إن "350 مقاتلة هاجمت مواقع من دمشق إلى طرطوس، وأنه تم تدمير عشرات الطائرات والقواعد العسكرية وأنظمة الدفاع الجوي ومستودعات الأسلحة"، فيما حذر نتنياهو بالقول: "إذا سمح هذا النظام لإيران بإعادة ترسيخ وجودها في سوريا، أو سمح بنقل أسلحة إيرانية أو أي أسلحة أخرى إلى (حزب الله) أو إذا هاجمنا، فسوف نرد بقوة، وسندقعه ثمنا باهظاً، ما حلّ بالنظام السابق سيحل بهذا النظام". فيما قال وزير جيش الاحتلال، إسرائيل كاتس، "إن صواريخ للبحرية (الإسرائيلية) دمرت الأسطول الحربي السوري"، مضيفاً أن "القوات (الإسرائيلية) تتمركز في المنطقة العازلة بين سوريا وهضبة الجولان"، وأنه أمر بإنشاء "منطقة دفاعية خالصة" في جنوب سوريا دون وجود (إسرائيلي) دائم "لمنع أي تهديد إرهابي ل(إسرائيل)".

وأكد نتنياهو، الذي أعلن في 2024/12/8م "انهيار اتفاق "فضّ الاشتباك" مع سوريا الموقع عام 1974، أن القسم الذي يحتله كيان يهود وضمه من هضبة الجولان السورية "سيظل (إسرائيليا) إلى الأبد".

هذا هو كيان يهود، الذي ارتكب المجازر تلو المجازر في غزة وأخواتها، وأمطرها بقذائفه وحممه وصواريخ طائراته، وسط دعم أمريكي لا محدود؛ وهذه هي غطرسته في ظل غياب من يردعه ويكسر قرنه؛ إجرامٌ حاقد يستهدف كل الأسلحة الاستراتيجية في سوريا، خوفاً من وصولها إلى من يستخدمها الاستخدام الصحيح في الوجهة الصحيحة، وحتى تكون سوريا كسيرة الجناح لا تقوى على اجتثاث هذا الكيان أو حتى مجرد تهديده. إنهم يريدون سوريا المستقبل دولةً ضعيفةً وخائفةً ذليلة، بلا سلاح لا تلوي على شيء، نعم، هذا ما تريده أمريكا وربيها كيان يهود. طيران حاقدٌ يعربد دون أي رد ولو مجرد بيان شجب أو استنكار ممن توسدوا أمر القيادة على أنقاض الطاغية أسد، صامتين صمت القبور، مع إعلان طمأنية أن لا نية لأي حرب خارجية مستقبلاً، بعد أن كان الطاغية الهارب أسد يحتفظ بحق الرد متمتعاً بـ"الصبر الاستراتيجي" وبيانات الشجب والتشكي للمجتمع الدولي شريك النظام السابق وكيان يهود في حربنا.

إننا على يقين أن غطرسة يهود هذه ستستمر، ولن يوقفها إلا رجال دولة الإسلام، دولة الخلافة التي آن لها أن تقام وفرض علينا جميعاً أن نقيمها، دولة يقودها رجالٌ مؤمنون أبرار أحرار أطهار، عبادٌ لله لا يخشون فيه لومة لائم، يتقربون إلى الله بقتال كيان يهود فيكسرون قرنه ويردون كيده وغطرسته إلى نحره، بل ويجعلونه أثراً بعد عين عما قريب بإذن الله.

وإننا نهيب بأحرار الثوار والمجاهدين على أرض الشام الذين أسقطوا طاغية الشام بعد أن سَطَّروا أروع البطولات والملاحم، أن لا يكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً، بل يكون لهم موقفهم وتحركهم للدفع باتجاه إقامة دولة الإسلام، لنستحق رضا الله ومعيته ونكون بحق شاكرين لنعمة النصر الذي أكرمنا به، فحمدنا لله وشكرنا له يكون بتحكيم شرعه وإقامة دولته على أنقاض النظام العلماني المجرم البائد، حينها سيعلم كيان يهود ومن وراءه من كفار الأرض ومجرميها كيف يكون القتال والصيال، وحينها أيضاً نطبق

بحق قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾.

المحتويات

النصرة

النصرة هي الحكم الشرعي الذي يعتمد عليه المستقبل السياسي للأمة الإسلامية. فمن خلال النصره، سيتم إقامة دولة تنهي سلسلة الخيانات التي عانت منها الأمة، حيث تبدأ بالحكم بما أنزل الله ﷻ، وتوحد الأمة كلها في ظل دولة واحدة، وتندشر رسالة الإسلام في العالم بالدعوة والجهاد.

والدليل الشرعي على النصره يتجلى في سيرة رسول الله ﷺ. فعندما تجمد المجتمع في مكة أمام رسالة الإسلام، أمر الله ﷻ رسوله ﷺ بأن يعرض نفسه على القبائل ليطلب نصرتهم. وبعد وفاة عمه أبو طالب، بدأ رسول الله ﷺ في التواصل مع مختلف القبائل العربية. وقد قبل زعماء قبيلتي الأوس والخزرج في المدينة الإسلام وأعطوه النصره.

ومن خلال بيعة العقبة الثانية، تم تأسيس أول دولة إسلامية. لذلك، تم تسمية زعماء الأوس والخزرج بالأنصار، ليظلوا مشهورين بهذا اللقب الشريف الى يوم القيامة.

والحاجة الان ملحة لأن يتبع الضباط المخلصون في القوات المسلحة الباكستانية خطى إخوانهم الأنصار، ويقدمون النصره لإعادة الحكم بما أنزل الله. ويجب عليهم اقتلاع نظام الكفر الرأسمالي الديمقراطي والتعهد بالولاء لخليفة راشد من أجل تطبيق القرآن والسنة، مُحققين بشرى رسول الله ﷺ عندما قال، "ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعَهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ" ثُمَّ سَكَتَ (رواه أحمد)